المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الواقعية النيو –كلاسيكية في العلاقات الدولية
اسم الكاتب: أ.م.د. عادل عبدالحمزة ثجيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6695
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الواقعية النيو-كلاسيكية في العلاقات الدولية

أ.م.د.عادل عبدالحمزة ثجيل
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
adel.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

الواقعية النيو–كلاسيكية هي نظرية ونهج لتحليل السياسة الخارجية عبر الجمع بين الواقعية البنيوية عن طريق دراسة بنية النظام الدولي (مثل الأناركية، وتوزيع القوة النسبية، وتفشي عدم اليقين)، والواقعية الكلاسيكية بدراسة البنية المحلية (مثل علاقات الدولة–المجتمع، طبيعة النظام السياسي المحلي، قادتها، الإدراك والتصورات، التعبئة الاستخراجية، الثقافة الاستراتيجية ...الخ، في رسم وتشكيل سياساتها الخارجية وسلوكها في النظام الدولي)، لفهم سلوك الدول وخياراتها. لذلك، يرفض الواقعيون النيو–كلاسيكيون إصرار الواقعيون البنيويون على أنَّ المحفزات والضغوط البنيوية تؤثر بشكل مباشر في سلوك الدول. وبدلاً من ذلك يفترضون إنَّ الدول تستجيب لقيود وفرص النظام الدولي في إدارتها لسياساتها الخارجية، عبر عوامل مستوى الوحدة (البنية المحلية). لذلك هم يعتقدون أنَّ التأثيرات البنيوية في سلوك السياسة الخارجية للدول ليست خطية ولا فورية، وإنَّما غير مباشرة ومعقدة، وأنَّ صناع القرار عالقون في لعبة المستويين: تهديدات وفرص البنية الدولية، وضغوط البنية المحلية. وبذلك يمثل الاسهام الحقيقي للنظرية الواقعية النيو–كلاسيكية في حقل العلاقات الدولية نجاحها في دمج المتغيرات الخارجية والداخلية لتفسير سلوك الدولة الخارجي عبر سد الفجوة بين الواقعية البنيوية والعوامل المحلية، وتقديم تفسيرا أكثر شمولا لسلوك الدول في النظام الدولي تحت ثلاث متغيرات: توزيع القوة في بنية النظام الدولي (المتغير المستقل)، عوامل البنية المحلية وتفاعلاتها (المتغير الوسيط)، وقرارات ونتائج السياسة الخارجية (المتغير التابع).

الكلمات المفتاحية: الواقعية النيو–كلاسيكية، الواقعية البنيوية، السياسة الخارجية، النظام الدولي، المحفزات البنيوية، نظرية العلاقات الدولية.

تاريخ الاستلام :٦/١٠/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٣/٨/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

Neoclassical Realism in International Relations

Assistant Professor Adel Abdul Hamza Thgeel
University of Baghdad /College of Political Science

Abstract:

Neoclassical realism is a theory and approach to foreign policy analysis that combines structural realism by studying the structure of the international system (such as anarchy, the distribution of relative power, and the prevalence of uncertainty), and classical realism by studying the domestic structure (such as state-society relations, the nature of the domestic political system, its leaders, perceptions and perceptions, extractive mobilization, strategic culture, etc., in shaping and formulating its foreign policies and behavior in the international system), to understand the behavior of states and their choices. Therefore, neoclassical realists reject the insistence of structural realists that structural incentives and pressures directly affect the behavior of states. Instead, they assume that states respond to the constraints and opportunities of the international system in conducting their foreign policies, through unit-level factors (domestic structure). They therefore believe that structural influences on the foreign policy behavior of states are neither linear nor immediate, but indirect and complex, and that decision-makers are caught in a game of two levels: threats and opportunities of the international structure, and pressures of the domestic structure. Thus, the real contribution of neoclassical realism in the field of international relations is its success in integrating external and internal variables to explain the external behavior of states by bridging the gap between structural realism and local factors, and providing a more comprehensive explanation of the behavior of states in the international system under three variables: the distribution of power in the structure of the international system (the independent variable), local structural factors and their interactions (the mediating variable), and foreign policy decisions and outcomes (the dependent variable).

Keywords: Neo-Classical Realism, Structural Realism, Foreign Policy, International System, Structural Incentives, International Relations Theory.

المقدمة:

سادت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية لمدة طويلة، وشهدت تطورات مستمرة تفرعت عنها عدة نظريات فرعية، مثل الواقعية الكلاسيكية، والواقعية البنيوية (أو الواقعية الجديدة)، والواقعية النيو–كلاسيكية، ومثلت الأخيرة محاولة حديثة نسبيًا للجمع بين الدقة العلمية للواقعية البنيوية وتأكيدها على الأولوية السببية للنظام الدولي، والثراء الفكري للواقعية الكلاسيكية واهتمامها بالمتغيرات على المستوى

المحلي، لتركز على تطوير تفسير مفصل إلى حد كبير للسياسة الخارجية للدول. ليفترض مفكروها إنَّ من أجل الحصول على صورة شاملة أكثر تحديدا ووضوحا للسياسة الخارجية للدول، لا بدَّ من الجمع بين المتغيرات، ويجب أن يشمل ذلك متغيرات النظام الدولي، الى جانب متغيرات المستوى المحلي لإكمال السلسلة السببية، بمعنى فتح "الصندوق الأسود" للدولة. والسبب يعود في ذهاب النيو–كلاسيكية إلى ذلك، أنَّ الواقعية البنيوية استعملت متغيرًا واحدًا مستقلاً للقطبية، ومتغيرًا تابعًا واحدًا نتيجة النظام الدولي، إذ تدرس التأثيرات العامة والقيود والدوافع للنظام على سلوك الدول ككل. وكما يصفها مؤسسها (كينيث والتز) يمكن للنظرية البنيوية المحكمة، أن تفسر كيف تضع البنية الدولية ضغوطا مختلفة على الدول، لكنها لا تستطيع أن تفسر كيف تتفاعل الدول مع هذه الضغوط، لكن الواقعية النيو–كلاسيكية نظرت إلى متغيرين مستقلين هما الوحدة والبنية وتأثيرهما على النتائج، والمتمثل بسلوك الدول في سياستها الخارجية. إذ يمكن للواقعية النيو–كلاسيكية أن تخبرنا كيف تقوم الدول وفقًا لوضعها الفريد، وقوتها النسبية ودوافعها بالاستجابة للضغوط البنيوية للنظام الدولي.

إنَّ استخدام النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية في العلاقات الدولية ليس بسبب قدرتها على تفسير ظواهر مختلفة فحسب، وانما بسبب قوتها في التركيز على مستويات مختلفة من التحليل، وأيضًا تجنبها للدوغمائية الاختزالية التي تعاني منها النظريات الأخرى. على الرغم من ذلك، ليس من اهداف الواقعية النيو–كلاسيكية خلق نظرية كبرى فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، فاهتمامها انصب على شرح سلوك السياسة الخارجية لدولة معينة في وقت وموقف معين. لذلك كانت المبادئ الأساسية للواقعية النيو–كلاسيكية إنَّ القوة الوطنية وموقع الدولة في البنية الدولية هما عاملان حاسمان في خيارات السياسة الخارجية للدولة، إلا أنَّ المتغيرات المحلية يمكن أن تشكل أيضًا السياسة الخارجية للدولة. وعلى هذا الأساس، يحاول الواقعيون النيو–كلاسيكيون حل مشكلة في أبحاث العلاقات الدولية عبر بناء جسر بين النظام الدولي من جهة، والدولة من جهة اخرى.

إنَّ التغلب على تلك المشكلة، استدعى من النيو–كلاسيكية أن تسعى على وجه الخصوص، إلى تفسير لماذا، وكيف، وفي ظل أي ظروف تدخل الخصائص الداخلية للدول – علاقات الدولة–المجتمع، طبيعة النظام السياسي المحلي، قادتها، الإدراك والتصورات، التعبئة الاستخراجية، الثقافة الاستراتيجية ...الخ، في تقييم القادة للتهديدات والفرص الدولية، والسياسية الخارجية الفعلية التي يتبعها هؤلاء القادة.

بشكل أساس، اختيار المتغير الوسيط في أدبيات الواقعية النيو–كلاسيكية يتوقف على سؤال البحث أو الظاهرة الخاضعة للتفسير مثل: كيف تُقيّم الدول التغيرات في قوتها النسبية؟ وكيف تستجيب الدول للتهديدات والفرص البنيوية؟ كيف يرى قادة الدول القوة في النظام الدولي؟ ما العلاقة بين السلوك الخارجي للدولة والبنية المحلية؟ لماذا وتحت أي ظروف توسع الدول مصالحها في الخارج؟ ما الذي يفسر الاختلافات في استراتيجيات الدول؟

حاولت الواقعية النيو–كلاسيكية الإجابة عن تلك التساؤلات عبر فرضيتها المركزية والتي مفادها: إنَّ الدول تستجيب في المقام الأول لقيود وتهديدات وفرص النظام الدولي في إدارتها لسياساتها الخارجية، عبر متغيرات وسيطة على مستوى البنية المحلية للوحدة، والتي هي حزام نقل يتم عبره ترشيح ضغوط النظام الدولي والتي يمكن أن تضخمه أو تعرقله أو تشوهه. فالسياسة الخارجية نتاج كل من بنية النظام الدولي، والمتغيرات المحلية، والعلاقات المعقدة بين الاثنين.

وللتحقق من فرضية البحث، تم استعمال المدخل الوصفي–التحليلي، للتعرف على الشواهد التي تدعم حجج النظرية وفرضياتها، وطروحات مفكريها.

المحور الأول: نشأة وأصول النظرية الواقعة النيو–كلاسيكية

أولا: نشأة النظرية الواقعة النيو–كلاسيكية:

ظهر مصطلح النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية أول مرة في تسعينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأميركية، بصياغة (جدعون روز) في العدد الأول من المجلد الخامس من فصلية (السياسة العالمية) World Politics عام ١٩٩٨ (Rose 1998 :153). (قوجيلي ٢٠١٨: ١٥٨–١٥٩). المسماة الواقعية ونظريات السياسة الخارجية الجديدة، والذي قدم مقاربة جديدة لشرح سلوك السياسة الخارجية. راجع فيها (روز) أربعة كتب من تأليف (وليم وولفورث ١٩٩٣) و(توماس كريستنسن ١٩٩٦) و(راندل شويللر١٩٩٨) و(فريد زكريا ١٩٩٨). (قوجيلي ٢٠١٨: ١٥٨–١٥٩). والتي افترض أنها تمثّل مدرسة تستحق الاعتراف، نظرًا إلى تشابه الحجج والأهداف (Rose 1998)؛ (قوجيلي ٢٠١٨) في معالجة القيود المتصورة في تفسير سلوك الدول بوساطة عدسات البنية الدولية والعوامل المحلية.

وعلى الرغم من إدراك (روز) لتنوع موضوعات هذه الأعمال وأغراضها، بيد أنَّ ما لفت انتباهه في هؤلاء الواقعيون المجددون، إنَّ أعمالهم جاءت نتيجة للانتقادات الموجهة للواقعية البنيوية، (شايمر ٢٠١٦، ٢١١–٢٤٩)، ورد فعل في الوقت ذاته، وكذلك تمردهم الصريح على الواقعية البنيوية، وإصرارهم على تحدي ما وصفه (كينث والتز) بالمقاربة الاختزالية (waltz 1979, 60)،* عبر استخدامهم متغيرات مستوى الوحدة، وسعيهم على نقيض الواقعيين البنيويين، لتطوير نظريات في السياسة الخارجية لا السياسة الدولية، عن طريق فحصاً منظماً ومعمّقاً لاستراتيجيات الدول الكبرى، فضلا عما يميزهم عن كتابات الواقعيين البنيويين هو عودتهم إلى إحياء تراث الواقعية الكلاسيكية (دونللي ٢٠١٤، ٥١–٩٠)، وفق قوجيلي (٢٠١٨، ١٥٩، ١٦٠–١٦١).

* يعرّف والتز الاختزالية بأنها النظريات التي «تفسّر النتائج الدولية عبر العناصر ومجموعات العناصر المتموضعة في المستويات القومية أو القومية الفرعية.

وبعودتها الى التقليدين الواقعيين الكلاسيكي والبنيوي، جسدت الواقعية النيو–كلاسيكية الجيل الخامس من العلماء والمنظرين من أجيال النظرية الواقعية اشار (Snyder) (٢٠١١، ٧٢–٧٣) و(قوجيلي) (٢٠١٨، ١٥٨–١٥٩). والتي ضمت مجموعة من الباحثين والعلماء الشبان المؤسسين لها، الذين نالوا شهادات الدكتوراه في وقت قريب من مستهل عقد التسعينات من القرن الماضي. والتي ضمت مبدئيًا، ما يناهز أربعة عشر عالِمًا، كلهم أميركيون (باستثناء ريبسمان، فهو كندي) الذين تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة، وهذا ما يجعلها مدرسة أميركية بامتياز. وفق قوجيلي (٢٠١٨، ١٥٨–١٥٩).

ليطرح هؤلاء الباحثون ثلاث فئات متطورة من الفهم والتفسير للعلاقات الدولية في أدبيات النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية:

الفئة الأول، من الواقعية النيو–كلاسيكية، استهدفت تصحيح أوجه القصور في الواقعية البنيوية عبر تفسير حالات الشذوذ والأخطاء، فهي تسعى الى تفسير الأسباب التي تجعل الدول تتصرف بطرق تتعارض مع التوقعات التي وضعتها الواقعية البنيوية. (Mallett and Juneau, 2023). ومن اهم روادها: (توماس كريستنسن)، (جاك سنايدر)، (وليم وولفورث)، (راندل شويللر)، (فريد زكريا)، الذين سعوا الى إصلاح الواقعية البنيوية باستخدام المتغيرات الوسيطة على المستوى المحلي، لتفسير الشذوذ التاريخي مثل نقص التوازن، قلة التوسع، والتوسع المفرط. (Lobell 2016, 2–3). وقد افترض هؤلاء، إنَّ النظام الدولي يرسل إشارات واضحة للدول، لكن هذه الإشارات تبيّن استجابات السياسة الوطنية فقط بعد المرور عبر أحزمة نقل غير كاملة في كثير من الأحيان لتصورات القائد والسياسة المحلية. (٢٠١٦، ٢–٣). هذه المجموعة من الواقعيين النيو–كلاسيكيين تتفق على أن الدول على المدى الطويل تتصرف وفقًا للضرورات البنيوية. (٢٠١٦، ٣).

الفئة الثانية من الواقعية النيو–كلاسيكية، ركزت بشكل أساس على تطوير نظرية واقعية للسياسة الخارجية، عبر توسيع نطاق خيارات السياسة الخارجية، حيث إن الضرورات البنيوية لا تحدد مسارًا معينًا للعمل ولكنها بدلاً من ذلك غامضة. (Mallett and Juneau, 2023). ومن روادها (نورين ريبسمان)، (جينيفر ستيرلنج فولكر)، (ستيفن لوبل)، (جيفيري تاليفيرو)، (كولين ديوك). ينطلق هؤلاء من افتراض أن المقاربة النظرية قادرة على فعل ما هو أكثر من تفسير الانحرافات والشذوذ، عن طريق توظيف المحفزات البنيوية، التي تديرها المتغيرات الوسيطة على المستوى المحلي، لتفسير السياسة الخارجية وتكييف الاستراتيجية الكبرى لدولة معينة. هذا الجيل، وبدلاً من الاكتفاء بتفسير الانحرافات الباثيولوجية عن الحوافز البنيوية؛ سعى إلى بناء مقاربة شاملة للسياسة الخارجية. (Lobell 2016,3)

لذا يرى هؤلاء أن الدول نادرًا ما تواجه خيارات قاسية، بل ان الظروف الأكثر شيوعًا، عندما لا تشكل البيئة الدولية تهديدا واضحا ووشيكا، غالبًا ما يكون لدى الدول مجموعة من بدائل السياسة للاختيار من بينها، بدلاً من سياسة مثلى على نحو واضح تمليها الظروف الدولية. ; (Lobell 2016, 3)

(Ripsman et al. 2009)، لذلك ميز هذا الجيل بين نطاقين من الاختيارات، الأول، عندما يكون نطاق الاختيار محدودا للغاية؛ نتيجة الخطوط العريضة المحددة بشكل أساس عن طريق اعتبارات خارجية، تقتصر الاعتبارات السياسية المحلية على التأثير في أسلوب وتوقيت استجابة السياسة فقط (Ripsman 2017). أما النطاق الثاني، يكون الاختيار واسعا جداً، مما يمنح الدولة والجهات الفاعلة الرئيسة في المجتمع مجالًا أكبر للمساومة على السياسة؛ لذلك من المرجح أن تكون السياسة مصممة لتناسب الظروف السياسية المحلية. (Ripsman 2017). إنَّ هذا الوجه للواقعية النيو–كلاسيكية ومجموعة واسعة من أدبياته الناشئة تدور حول خيارات السياسة الخارجية أكثر من السياسات الباثولوجية. (Ripsman 2017). ويقدم نظرية للسياسة الخارجية في حد ذاتها، وليس مجرد تصحيح لتفسير الحالات الشاذة للواقعية البنيوية. (Ripsman 2017).

ظهرت الفئة الثالثة كنظرية في السياسة الدولية، اذ رفعت الواقعية النيو–كلاسيكية سقف طموحها بإعلانها السعي لبناء نظرية قادرة على تفسير السياسة الدولية. (Ripsman et al. 2018). ويفترض أصحابها، أن الواقعية النيو–كلاسيكية يمكن أن تفسر الظواهر السياسية التي تتراوح من اتخاذ القرار بشأن الأزمات على المدى القصير، سلوك السياسة الخارجية، وأنماط التكيف الاستراتيجي الكبير للدول الفردية، الى المحصلات البنيوية البعيدة المدى، وصولا إلى تطور بنية النظام الدولي نفسه في نهاية المطاف. (Lobell 2016, 3).

أبحاث الواقعية النيو–كلاسيكية عبر فئاتها الثلاث تفترض أن الضغوط البنيوية يتم ترشيحها عبر المتغيرات المحلية الوسيطة لإنتاج سلوكيات السياسة الخارجية، وأن الدول تقيّم وتتكيف مع التغيرات في بيئتها الخارجية جزئيًا نتيجة لهياكلها المحلية الخاصة وأوضاعها السياسية. ومن ثم، فإن الدول غالبًا ما تتفاعل بشكل مختلف مع الضغوط والفرص البنيوية المماثلة، وقد تكون استجاباتها مدفوعة بعوامل المستوى البنيوي على نحو أكبر من العوامل المحلية. (Schweller 2004, 164). والعكس صحيح.

ثانيا: أصول النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية:

يدل الشق الثاني من المصطلح المركّب "النيو–كلاسيكية" على امتداد نَسب هذه النظرية الجديدة إلى الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية؛ إذ إنها كانت بمنزلة عودة إلى المبادئ والأفكار الأصلية لواقعية ما بعد الحرب (الكلاسيكية). (ليتل ٢٠٠٩، ١١١–١٥١). وهي الواقعية التي اقتبس منها علماء النيو–كلاسيكية أفكارًا ومتغيرات وتصورات ومفاهيم كثيرة. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦١). إذ حاولت إعادة إحياء اهتمام الواقعية الكلاسيكية بالسياسات والمؤسسات المحلية، وتأكيدها على أهمية الدبلوماسية كوسيلة لتفسير خيارات الأمن الخارجية للدول. (Ripsman 2017). فضلا عن سعيها لتحديث الواقعية الكلاسيكية عبر طرح فرضيات محددة بشكل واضح وقابلة للاختبار، متطلعة في ذلك إلى الدقة العلمية التي قدمتها الواقعية

البنيوية وتحديد الأولوية السببية للنظام الدولي الأناركي (Ripsman 2017). لتعد نفسها سليلا مباشرا للواقعية البنيوية. (Rathbun 2008, 181). عن طريق تأكيد النيو–كلاسيكية في أن الواقعية البنيوية نقطة شروع مفيدة للتحليل، على الرغم من أنها ليست كافية، أو كما وضعها (هارون فريدبرغ) في جملته الشهيرة: "تُعد العناصر البنيوية نقطة مفيدة لبدء تحليل السياسة الدولية لا لإنهائه". (Friedberg 1988, 8). (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٣).

وبالنظر إلى أن الواقعية الكلاسيكية ليست برنامجًا بحثيًا متماسكاً (Taliaferro et al. 2009, 16)، بينما الواقعية البنيوية ترفض معاملتها كنظرية للسياسة الخارجية (Waltz 1996: 54–57)، قدمت الواقعية النيو–كلاسيكية نفسها كنظرية واقعية للسياسة الخارجية عبر إنضاج الرؤى الأساسية لكلا النسختين الواقعيتين: الكلاسيكية والبنيوية. محاولة إعادة الواقعية البنيوية إلى جذورها الكلاسيكية، دون فقدان الابتكارات المهمة والصرامة العلمية للواقعية البنيوية التي قدمها (والتز ١٩٧٩) و(غيلبن ٢٠٠٩) وآخرين. (Ripsman 2017). عبر تأكيدها إنَّ موقع الدولة في النظام الدولي هو المتغير الحاسم في نظريتهم، وهو موقع ناتج من توزيع القوة في النظام نسبة إلى الدول الأخرى. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٣). دون التضحية بالرؤى العملية حول السياسة الخارجية وتعقيد فن الحكم الموجود في الواقعية الكلاسيكية لـ(مورجنثاو، وكيسنجر، وولفرز) وآخرون". (Taliaferro et al. 2009, 4). لذلك حاولت البناء على الأعمال الكلاسيكية للواقعية، وصبها في قالب نظري "بعد – والتزي" صارم. (Rose 1998: 146). وكما يقول (وليم وولفورث): "تريد [النيو–كلاسيكية] استرجاع المعلومات الأساسية الموجودة في التفصيلات الدقيقة للسياسة الخارجية التي ميزت الواقعية الكلاسيكية، بينما تستفيد في الوقت ذاته من التنظير الصارم في الواقعية البنيوية". (Wohlforth 2008, 140)؛ (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٠-١٦١). لتكون توليفة بين الثراء الفكري للواقعية الكلاسيكية، والصرامة النظرية للواقعية البنيوية، اكمالا للنقائص، وتصحيحا للعيوب الموجودة. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٧٢).

لذا يمكننا فهم الواقعية النيو–كلاسيكية بوصفها توليفًا نظريًا مبنيًا على دمج الواقعية الكلاسيكية بالواقعية البنيوية في إطار نظري موحد. ويمكننا فهمها بشكل أفضل بوصفها "التوليف الذي يجعلها في النهاية"، كما يقول (تيودور أونيا): "نظرية أرفع من الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية معًا". (Onea 2012, 155). وبذلك، استفادت النيو–كلاسيكية من التراكم المعرفي الذي ورثته من المدارس السابقة لتطوير فهمها لهذه العناصر، وجعلت منها الأعمدة التي بنت عليها نسختها المجددة من الواقعية. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥).

[2] استعمل الباحث مصطلح الاناركية أو الاناركي Anarchy، بديلا عن ترجمته بدلالة الفوضى الذي يعده غير دقيقا ويسبب نوعا من التشويش وعدم الوضوح العلمي لوصف حالة غياب السلطة او الحكومة العالمية في النظام الدولي. وكذلك لتشابه الترجمة لكلمة Chaos والتي تعني الفوضى أيضا لكن بدلالات أخرى ليس محلا للبحث هنا.

في ضوء ذلك، بني نهج الواقعية النيو–كلاسيكية على العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع الموجودة في الواقعية الكلاسيكية دون التضحية بالبصيرة المركزية للواقعية البنيوية حول قيود النظام الدولي. (Taliaferro et al 2009, 13). لتكون القيمة المضافة في الواقعية النيو–كلاسيكية هي محاولتها المستمرة لتنظيم الرؤى الواسعة والمتنوعة للواقعية الكلاسيكية ضمن نظرية شحيحة، أو وضعها في الاتجاه المعاكس، لتحديد المتغيرات الوسيطة المناسبة التي يمكن أن تثري المتغير التفسيري البنيوي الواقعي بشكل كبير. (Kitchen 2010, 118). وكما وصفها (روز) تدمج على نحو صريح كل من المتغيّرات الخارجية والداخلية، تجدّد وتنظّم رؤى مُعيّنة مُستمدة من الفكر الواقعي الكلاسيكي. فنطاق وطموح السياسة الخارجية لأي دولة مدفوع أولاً وقبل كل شيء بمكانتها في النظام الدولي وتحديداً بقوتها النسبّية المادّية. هذا هو السبب في كونهُم واقعيون. لكنهم يحاجون كذلك بإنَّ تأثير قدرات القوة هذه على السياسة الخارجية غير مباشر ومعقد، لأنَّ الضغوط البنيوية يجب أن تُترجم عبر المتغيّرات الوسيطة في مستوى الوحدة. وهذا هو السبب في كونهم نيو–كلاسيكيون". (Rose 1998, 146).

في ضوء ما تقدم، تجاوز المفكرون النيو–كلاسيكيون المستوى الجزئي للتحليل ليطبقوا النهج البنيوي، مما يجعل الواقعيين النيو–كلاسيكيين يختلفون عن الإصدارات الأخرى من الواقعية، عن طريق تركيزهم على العوامل الذاتية وغير البنيوية مثل مواقف القادة، إلى جانب العوامل البنيوية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 95). لتحمل الواقعية التسميتين معا.

المحور الثاني: المنهجية البحثية في النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية

الواقعية النيو–كلاسيكية، هي برنامج بحث يركز على المشكلات من عدة زوايا: (١) يسعى لتوضيح وتوسيع منطق الفرضيات الواقعية الأساسية (الكلاسيكية والبنيوية)، (٢) يوظف منهج دراسة الحالة لاختبار نظريات عامة، تفسير اوضاع، وتوليد فرضيات، (٣) يدمج متغيرات الصورة الأولى (المتغير المستقل)، الثانية (المتغير الوسيط)، والثالثة (المتغير التابع)، (٤) يعالج أسئلة مهمة حول السياسة الخارجية والسلوك القومي، و(٥) يقدم قالب من المعرفة المتراكمة. (Schweller 2003, 317).

لهذا قسم النيو–كلاسيكيون مجموعة منتقاة من الإجراءات المنهجية تعتمد على طريقتين أساسيتين: الأولى تعتمد منهج دراسة الحالة المقارنة (قوجيلي ٢٠١٨، ١٧٠–١٧١)، والثانية تعتمد تقنية اقتفاء العملية (process–tracing). (٢٠١٨، ١٧٠–١٧١). ولا سيَّما في طرائق تصميم البحوث وجمع البيانات، واختيار المقاييس والتفاعلات. فمنهج دراسة الحالة المقارنة، سواء أكانت دراسة الحالة التأريخية التفصيلية أم دراسة الحالة الميدانية، تقضي دراسة الحالة التأريخية بتتبّع مسار الظاهرة في تطورها الزمني وتراتبها السببي. (٢٠١٨، ١٧٠–١٧١). أما تقنية اقتفاء العملية، تساعد الباحث في استنتاج عدد كبير من الملاحظات من عدد صغير من الحالات (Dueck 2006: 42)، فتخفف بذلك من مشكلة التعقيد، وتزيد

من سلاسة النظرية. وتتطلب تقنية اقتفاء العملية كمًّا كبيرًا من المعلومات، ما يُجبر النيو–كلاسيكيين أنفسهم على تنويع مصادر معلوماتهم وطرائق جمعها. (٢٠١٨، ١٧٠–١٧١).

إنَّ الطريقتين أعلاه في منهجية الواقعية النيو–كلاسيكية استلزم من الباحثين إتباع الخطوات الآتية: أولاً، يتطلب الأمر أن يقوم الباحثون بالتحقيق، من بين عوامل أخرى، في دور التدخل الفردي والمتغيرات على مستوى الوحدة مثل مؤسسات الدولة، وتصور القادة، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، والثقافة الوطنية في خيارات السياسة. لهذا السبب، تفسح الواقعية النيو–كلاسيكية نفسها لدراسات الحالة المتأنية والنوعية والتأريخية. ثانيًا، ألغاز البحث التي أثارها الواقعيون النيو–كلاسيكيون مستمدة من الملاحظات التجريبية/ التاريخية. ثالثًا، تعد معايير الأدلة ولا سيَّما فحص عمليات اتخاذ القرار ضرورية لتحديد سبب قيام الدول بما فعلته وما إذا كانت متغيرات الاهتمام هي السبب. أخيرًا، غالبًا ما يستخدم تحليل تتبع العمليات، الذي يستلزم مصادر تأريخية أولية، من قبل الواقعيين النيو–كلاسيكيين لتقييم التأثير السببي للمتغيرات المستقلة المفترضة (IVs) والمتغيرات الوسيطة (IVVs) على المتغيرات التابعة (Lobell 2016, 2) .(DVs)

لهذا نجد، ان اقتفاء العملية، والمقارنة المركزة المنظمة، طريقتين مناسبتين لتحقيق أهداف الدراسة. الاول يساعد في كشف الآليات السببية التي تؤدي إلى بدء العمليات؛ والثاني يساعد في تجنب الاستنتاجات الزائفة – وهي أخطار متأصلة في بناء النظرية استناداً لدراسات الحالة – عن طريق التحقق من الديناميكيات الموجودة بين المتغيرات داخل وعبر الحالات موضع البحث. كذلك تلبي هذه الطريقة الهدف المنهجي للنيو–كلاسيكية، عبر تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة من أجل تفسير سلوكيات الدول (Rose 1998, 167)، التي تؤدي إلى التفاعل بين المتغيرات. فتركيز الاهتمام على دور المتغيرات المحلية الوسيطة، والمقاربة البنيوية، واختبارها ضد النظريات المنافسة المعاصرة (Rose 1998 :153) ؛ (قوجيلي ٢٠١٨: ١٥٨-١٥٩)، مما يجعلها تختلف عن المدارس الواقعية التي سبقتها في كونها أخذت أحسن ما في كل واحدة منها، عبر دمج المتغيرات المحلية مع المتغيرات البنيوية (١٩٩٨,١٤٦) ؛ (٢٠١٨، ١٥٩-١٦٠).

وهذا من شأنه أن يبعدنا عن الفهم التبسيطي للواقعية النيو–كلاسيكية بوصفها مجرد مقاربة متعددة المستوى التي تُبنى على مكاملة المتغيرات المحلية مع المتغيرات البنيوية، بل نتصوّرها بوصفها المقاربة التي تجدد الأفكار القيّمة وتنظمها –لكن المتناثرة –الموجودة في الواقعية الكلاسيكية، وتعيد صياغتها في قالب علمي عبر الاستعانة بالإطار النظري المتطور في الواقعية البنيوية (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٠-١٦١).

لهذا اقترح الواقعيون النيو–كلاسيكيون سلسلة سببية من ثلاث مراحل: متغير مستقل (القوة النسبية للدول في النظام الدولي الأناركي)، متغير وسيط (حزام الإرسال الذي يقوم بتصفية الضغوط البنيوية)، ومتغير تابع (نتائج السياسة الخارجية).

المحور الثالث: المتغير المستقل في النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية: النظام الدولي

إن نقطة البداية في النظرية الواقعية النيو-الكلاسيكية هي النظام الدولي. لذلك طرحت تساؤلا مركزيا عن التأثير الذي يُحْدثه النظام الدولي في السلوك القومي، لأن الخاصية الأقوى للدولة، والقابلة للتعميم في العلاقات الدولية، هي موقعها النسبي في النظام الدولي.(Zakaria 1992, 197) ؛(قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٤). وكما بيّن (روز) بإنَّ الواقعيين النيو–الكلاسيكيين "يزعمون أن نطاق وطموح السياسة الخارجية لأي دولة مدفوعان في المقام الأول والأخير بمكانتها في النظام الدولي، وبشكل خاص بقدراتها النسبية من حيث القوة المادية". (Rose 1998, 146).

وتفترض الواقعية البنيوية بإنَّ النظام الدولي يُقيد ويُشكل سلوك الدول عبر آليات التنشئة الاجتماعية والمنافسة المعززة. وبمرور الوقت، "تتعلم" الدول، لأنها ترى سوء حظ الآخرين الذين اختاروا عدم الامتثال لإملاءات النظام. غير إنَّ هذا الفهم ترفضه الواقعية النيو–كلاسيكية، وتتبنى مفهومها الخاص عن النظام الدولي عبر رؤيتين: الأولى، إنَّ النظام الدولي لا يستطيع إملاء سلوك الدول، لكن بنية النظام تفرض قيودًا عبر تحديد نطاق من الاستجابات الاستراتيجية المحتملة، ونتائج المساومة. أما الثانية، إنَّ الأناركية في النظام يولد حالة من عدم اليقين الشامل بين الدول. وهذا الافتقار إلى التوجيه من جانب سلطة شاملة يجعل النظام الاناركي بيئة مساعدة ذاتية. وهذا يشير أيضاً إلى أن الفرص والتهديدات البنيوية التي تنشأ داخل النظام، على الأقل في الأمد القريب، نادراً ما تكون واضحة لا لبس فيها. ونادراً ما تجد استجابة واحدة مثالية للقيود والفرص البنيوية. (Ripsman et al, 2016 .36-37).

وبذلك، لديهم فهم أقل صرامة للقيود التي تفرضها ظروف البنية على سلوك الدولة: الأناركية البنيوية تُعامل على أنها ظرف متساهل أكثر من كونها قوة سببية مستقلة، (Walt 2002, 211)، لتشكل السلوك، وتوفر الحوافز والقيود. فظروف البنية، عادة، لا تكون دقيقة ولا محددة بما يكفي لتوجيه صناع القرار إلى مسار عمل واحد ممكن فقط. (Rose 1998, 147). في مقابل ذلك، ظروف البنية تمنح الدول مجال واسع من الحرية في تحديد تفضيلاتها، و"مجرد معايير" لتوجيه سلوك الدولة. (Lobell et al. 2009, 7). ومن ثم، هي تؤدي إلى توزيع محتمل لخيارات السياسة الخارجية بـ "تقييد قائمة" البدائل المتاحة. (Rose 1998, 147). لذلك، هم يرفضون الإيحاء بأن الدول بالضرورة تستجيب على نحو مرن للظروف الدولية المتغيرة كما توحي الواقعية البنيوية. (Ripsman 2017).

بموازاة ذلك، يفترض الواقعيون النيو–كلاسيكيون أنه ليس على الدولة فقط، بل على الفاعلين المجتمعيين أنفسهم تأطير تفضيلاتهم السياسية بالرجوع إلى التحديات والفرص الدولية التي يواجهونها. (Ripsman 2017). وهكذا، بالنسبة للواقعيين النيو–كلاسيكيين، النظام الدولي يركز على استجابة السياسة الخارجية للدولة ويؤطرها. (Rose 1998).

علاوة على ذلك، تشكل الواقعية النيو–كلاسيكية موقفًا فريدًا من جدل الفاعل–البنية، فالبنية تلعب دورًا مهيمن في تحديد كل من الخيار التفاعلي والمحصلات (النتائج) السياسية، ولا بَّد من تفسير البنية ذاتها من قبل الفواعل والاستجابة لها ضمن المؤسسات السياسية المحلية التي قد تنيط مجال صنع القرار بالفواعل. ومن ثم، في ظل ظروف معينة، قد يلعب الفواعل دورًا مهمًا في تحديد الآثار السياسية للبنى الدولية. (Ripsman 2017). وعلى الرغم من ذلك، الواقعيون النيو–كلاسيكيون هنا يتفقون على أن الدول – في المدى الطويل – تتصرف وفقًا للضرورات البنيوية. (Lobell 2016, 3). غرض الواقعية النيو–كلاسيكية هو بناء مقاربة تحتفظ بأولوية النظام الدولي، الذي يشدد عليه الواقعيون البنيويون، مع تخفيف قيود "الحتمية" الخارجية، التي تقلل من قوتها التفسيرية. (٢٠١٦، ٢-٣).

في ضوء ذلك، تفترض الواقعية النيو–الكلاسيكية أيضا، إنَّ الدول هي الوحدات الأساسية في النظام الدولي. وعلى الرغم إنَّها لا تنكر أهمية مجموعة من الفواعل ذات الأحجام والتركيبات المختلفة، التي تعمل على الساحة الدولية. مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات والمؤسسات الدولية، والشبكات الإرهابية، والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية . إلا أنَّ مفهومها للنظام الدولي يركز إلى حد كبير على الدول، لأن الأخيرة ولا سيَّما القوى العظمى، تظل الجهات الفاعلة الأكثر أهمية سياسياً. ولا يمكن لكل من هذه الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي تحقيق أهداف مهمة على المستوى الدولي إلا عندما تحشد دعم الدول القوية. (Ripsman et al, 2016, 35).

ووفقا لذلك يرفض النيو–كلاسيكيون قبول فكرة أن الدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي، لكنها الأكثر أهمية، وأيضًا فكرة أن الضغوط البنيوية تفرض نتائج محددة، وإن البنية تشجع سلوك معينا، وتترجم فورًا إلى إجراءات وأفعال من قبل الوحدات. (Keohane 1984).

وعلى غرار الواقعية البنيوية، تستخدم الواقعية النيو–الكلاسيكية مصطلح القطبية للإشارة إلى عدد القوى العظمى أو الدول الكبرى الموجودة داخل النظام في وقت معين، اعتماداً على سيطرتها على مكونات مادية كافية من القوة، فضلاً عن الوسائل السياسية والبيروقراطية لاستخراج هذه الموارد وتعبئتها عند الضرورة. (Ripsman et al, 2016, 45).

فضلا عن ذلك، طرحت الواقعية النيو–كلاسيكية على مستوى النظام الدولي، البعد الافقي، إلى جانب البعد الرأسي الذي اهتمت به الواقعية البنيوية للنظام كالاناركية والهرمية، ولتأكيد هذه البعد تبنت تعريف (روبرت جيرفيس) للنظام وعدته أكثر اكتمالاً بقوله: "نحن نتعامل مع النظام عندما (أ) تكون مجموعة من الوحدات أو العناصر المترابطة إلى حد كبير، فأي تغيير في بعض العناصر أو علاقاتها يؤدي إلى تغييرات في أجزاء أخرى من النظام، و(ب) يُظهِر النظام بأكمله خصائص وسلوكيات مختلفة عن تلك الخاصة بالأجزاء". ووفقاً لـ(جيرفيس)، "غالباً ما تُظهر الأنظمة علاقات غير خطية، ولا يمكن فهم النتائج عن طريق جمع الوحدات أو علاقاتها، والعديد من النتائج غير مقصودة". وهذا يلتقط الأبعاد "الأفقية"

للنظام الدولي. بمعنى أن السلسلة السببية التي تربط المتغيرات البنيوية ـ لا سيَّما التوزيع النسبي للقدرات المادية واتجاهات القوة المتوقعة، بالسلوك الخارجي المحتمل للوحدات معقدة وغير مباشرة، لذلك فإن السلسلة السببية التي تربط النتائج الإجمالية باستراتيجيات وحدة بأخرى، وبديناميكيات النظام ككل معقدة وغير مباشرة أيضاً. (Ripsman et al, 2016 .38-37).

لذلك اعترضت الواقعية النيو–كلاسيكية على مفهوم (والتز) للبنية، لأنه يتجاهل المتغيرات المهمة التي تقع إما على مستوى الوحدة، أو على مستوى النظام من التحليل. وكما يعترف (والتز) نفسه، بإنَّ "البنى تحدد السلوكيات والنتائج، ولكن تفسيرات السلوكيات والنتائج غير محددة، لأن الأسباب على مستوى الوحدة والأسباب البنيوية تلعب دوراً في ذلك". لتقدم الواقعية النيو–كلاسيكية فهم أوسع لبنية النظام، عبر زعمها إنَّ هناك عوامل بنيوية واسعة النطاق، ولكنها ليست بنيوية، "لا تؤثر فقط على قدرة الوحدات واستعدادها للتفاعل، بل تحدد أيضاً أنواع مستويات التفاعل الممكنة والمرغوبة". إن هذه العوامل "نظامية حتى وإن كانت تقع بوضوح خارج معنى البنية". اسماها (جلين سنايدر) بـ"المعدِّلات البنيوية" وتشمل المعدلات البنيوية بالنسبة للواقعيين النيو–كلاسيكيين الجغرافيا، ومعدلات انتشار التكنولوجيا، والتوازن بين الهجوم والدفاع في التكنولوجيات العسكرية. إن هذه العوامل المختلفة قادرة على تعديل تأثير بنية النظام، أي مبدأ التنظيم الأناركي والتوزيع النسبي للقدرات، على معايير التفاعلات الاستراتيجية والسلوكيات الخارجية المحتملة للدول. (Ripsman et al, 2016 .40-39).

إن الواقعية النيو–الكلاسيكية، مثلها كمثل الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية، تنظر إلى السياسة الدولية بعدها صراعاً لا ينتهي بين الدول من أجل القوة والنفوذ في عالم من الموارد المحدودة، وعدم اليقين بشأن نيات وقدرات كل دولة. إن بنية النظام الدولي والمعدلات البنيوية تشكل المعايير العريضة للاستراتيجيات المحتملة التي يمكن للدول أن تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن نطاق نتائج المساومة المحتملة بين تلك الدول. (Ripsman et al, 2016 .40).

وعلى الرغم من ذلك، يتفق الواقعيون النيو–كلاسيكيون مع الواقعيين البنيويين على أن الدول تبني سياساتها الأمنية الخارجية في المقام الأول استجابة للتهديدات والفرص التي تنشأ في النظام الدولي والتي تشكل نطاق خيارات السياسة لكل دولة. (Lobell 2016, 2); (Ripsman 2017). ليتقاسمو في ضوء ذلك افتراضات مشتركة تشهد على أصولهم الواقعية البنيوية، هذه الافتراضات بالتحديد هي التي تقودهم إلى اتخاذ أسبقية النظام الدولي كنقطة انطلاق لهم – أي أن الدول تدير سياسة الأمن الخارجي مع التركيز، أولاً وقبل كل شيء على النظام الدولي الاناركي؛ لأن الفشل في القيام بذلك يمكن أن يعرض الأمن القومي للخطر، وهو الأولوية القصوى للدولة – مع استخدام المتغيرات المساعدة كمتغيرات وسيطة بين القيود البنيوية واستجابات السياسة الوطنية. (Ripsman 2017).

لذلك فهم يجادلون بأنه على الرغم من أهمية القوى العظمى، إلا أن قدراتها يجب أن تقاس تحت تأثير النظام الاناركي. بمعنى أننا إذا فهمنا الفوضى كظاهرة حميدة، فإن الأمن لن يكون ظاهرة نادرة؛ والعكس صحيح، إذا فهمنا الاناركية كظاهرة خبيثة، فإن الأمن سيكون ظاهرة نادرة، ومن ثم فإن زيادة القوة ستصبح الأجندة الرئيسية لكل دولة. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 96). لذلك أفترض الواقعيون النيو–كلاسيكيون، أن الاناركية الدولية ليست خبيثة ولا حميدة. وإن بنية النظام الدولي لا تحدد مسبقًا الخيارات التي تتبناها الدولة؛ بدلا من ذلك، هي تضع أمام الفواعل القيود والفرص.

فهي ترى أن الطلب على الأمن يعد من الاسباب الرئيسية الذي يدفع الدول إلى البحث عن القوة في النظام الدولي الاناركي حيث المساعدة الذاتية هي العامل الحاسم في توفير الأمن. ولذلك فإن القوة ليست هي الهدف، بل هي أداة للوصول إلى الأمن. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 97)

لكنهم يرفضون مقابل ذلك افتراض الواقعية البنيوية الذي يرى أن الأمن هو الهدف الوحيد لأي دولة في النظام الدولي الاناركي، ويفترضون بدلاً من ذلك بأن الدول تحاول تغيير النظام الدولي بناءً على تفضيلاتها الخاصة عبر زيادة قوتها. ولذلك فإن الدول التي تمتلك المزيد من القوة تتبع سياسة خارجية أكثر طموحًا (٢٠١٦، ٩٧). لذلك امتلكت، الواقعية النيو–الكلاسيكية قوة تفسيرية أوسع من الواقعية البنيوية بسبب اهتمامها بالمستويات البنيوية ووحدات التحليل وكذلك الاهتمام بالخلفية التأريخية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 97). بهذا المعنى، الواقعية البنيوية والواقعية النيو–كلاسيكية يتمم أحداهما الأخرى: كل منهما تسعى إلى تفسير ظاهرة لا تستطيع الأخرى التعامل معها. (Taliaferro 2000, 132).

المحور الرابع: المتغير الوسيط في النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية: البنية المحلية

تأخذ الواقعية الكلاسيكية في الحسبان على مستوى فرضياتها مستوى وحدة التحليل (الدولة)، وتتجاهل التأثيرات البنيوية، في مقابل ذلك تدرس الواقعية البنيوية (Smith and Owens 2008, 99)[1] ضرورات النظام الدولي، وتتجاهل تأثيرات المستوى الوطني (التأثير على مستوى الوحدة)، وعلى الرغم من أن الواقعية النيو–كلاسيكية هي امتداد للافتراضات الأساسية للواقعية البنيوية وللتقاليد الواقعية الأوسع نطاقاً، إلا إنَّها لا تقبل بشكل تام هذه التفسيرات، فأمام هذين الاتجاهين حاولت الواقعية النيو–كلاسيكية معارضة

[1] بالنسبة لوالتز (١٩٧٩:٨٠)، فإن بنية النظام الدولي هي القوة الدافعة وليس الخصائص الداخلية للدول. لذا فإن الواقعية البنيوية، باستخدام متغيرها الرئيس (التوزيع النسبي للقوة)، تشرح سلوك الدولة وكذلك النتائج النظامية. بمعنى، ترفض الواقعية البنيوية لوالتز التفسيرات التي تم تطويرها على مستوى الوحدة أو الدولة في التحليل، مدعية أن التفسيرات على المستوى النظامي كافية لمراعاة التطورات الأساسية في السياسة الدولية. وفي تفسيره لسلوك الدولة، يؤكد والتز أن "الهيكل الدولي ينشأ من تفاعل الدول ثم يمنعها من اتخاذ إجراءات معينة بينما يدفعها نحو الآخرين". الواقعية البنيوية، في الواقع، حولت الدولة إلى "صندوق أسود"، لا تشكل فيها العوامل الداخلية، مثل الأدوار الفردية والاجتماعية وتأثيراتها على سلوك السياسة الخارجية، أي أهمية. تترك النظرية الواقعية الجديدة تفسير وتحليل سلوك الدول للواقعية. للمزيد ينظر:

Baylis, J. Smith, S. and Owens, P. (Eds) (2008) The Globalization of world politics. New York, Oxford University Press Inc, p. 99

الانفصال بين النظام أو البنية من جهة، والدولة من جهة أخرى، ومعالجة هذا النقص عبر افتراضها(٢٠٠٨، ٩٩)، بأن النظام لا يمكن أن يؤثر بشكل مباشر، وأي تأثيرات يتم ممارستها على النظام يجب أن تأتي من عامل تدخلي وسيط. (Lobell 2016, 2). وطرح النيو–كلاسيكيون بأنَّ بنية النظام الدولي لا يمكن أن تؤثر بشكل خطي مباشر على سلوك الدول، وأن أي تأثير يصدر عن البنية الدولية لا بدَّ أن يمر عبر المتغيرات الوسيطة في البنية المحلية. (Taliaferro 2000؛ Wohlforth 1993). كذلك يعتقدون بأن امتداد التأثيرات البنيوية إلى سلوك الدول يعتمد على القوة النسبية، وكذلك العوامل الداخلية للدول في النظام الأناركي. (Schweller 2004). بمعنى أن الواقعية البنيوية ترى أن تأثير البنية الدولية على الوحدات يحدث دون أي وساطة من عوامل أخرى، في حين يرى النيو–كلاسيكيون أن هذه التأثير يتم عن طريق متغيرات وسيطة تحددها البنية المحلية للدولة. (Dueck 2009: 139); (Taliaferro 2009). بمعنى ان فهم النيو–كلاسيكية على النقيض من الواقعية.

لذلك أكد منظرو النيو–كلاسيكية على سبيل المثال، (Schweller 2004؛ Zakaria 1998؛ Wohlforth 1993)، على أهمية الجمع بين المتغيرات البنيوية ومتغيرات مستوى الوحدة. فالمعتقد الأساس لهم، هي أن السياسة الخارجية نتاج كل من البنية الدولية، والتأثيرات المحلية. (Baylis et al. 2008, 99). بمعنى، إنَّ علماء الواقعية النيو–كلاسيكية يؤكدون أنَّ النظرية البنيوية البحتة، التي لا تعززها المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة، يمكن أن تشرح القليل جدًا عن سلوك الدول في النظام الدولي. (Lobell 2016, 2). وكما لاحظ (فريد زكريا) "الحساب الجيد للسياسة الخارجية للأمة لا بدَّ أن يتضمن التأثيرات البنيوية، المحلية، وغيرها، مع تحديد أي من نواحي السياسة يمكن تفسيره وبأي عوامل". (Zakaria 1992, 98). وفقًا لهذا الافتراض يؤكد (شويللر) بان النيو–كلاسيكية تقدم سلسلة أكثر وضوحًا وترابطًا بين القوة النسبية للبلد في النظام الاناركي، والمتغيرات على المستوى المحلي، وضغوط النظام، عبر متغير وسيط يقوم بـ "توجيه، والتوسط، و(إعادة) توجيه" الضغوط من النظام، لتكوين نتائج سياسة الدولة الخارجية. (Schweller 2004, 164, 159-201). ومن ثم، وكما يلاحظ (تاليفيرو) "الميزة النسبية للواقعية النيو–كلاسيكية تكمن في استعدادها لدمج متغيرات مستوى الوحدة والمستوى البنيوي، وكذلك المتغيرات الفكرية والمادية، في إطار تفسيري متماسك". (Taliaferro 2012, 79); (Brawley 2008, 2). لذلك كانت الواقعية النيو–كلاسيكية ضمن التقليد الواقعي الواسع، الوحيدة التي تجمع متغيرات مستوى النظام والوحدة بأسلوب دقيق ومقنع. (Dueck 2005, 205). من أجل الحصول على دقة فائقة، وليفتحوا بذلك الصندوق الأسود للدولة. (Smith and Owens 2008, 99).

فضلا عن ذلك، جاء طرح النيو–كلاسيكية خلافا لمقاربات السياسات الداخلية "Innenpolitik"، فهي مقاربات على مستوى الوحدة، تفسر السياسة الخارجية في المقام الأول من حيث الخصائص الداخلية للدول، عملياتها السياسية المحلية، والأفراد والأحزاب والائتلافات التي تقودها. وهكذا، على سبيل المثال،

تفترض نظرية السلام الديمقراطي إن الرأي العام وممثلي الجمهور في الهيئة التشريعية يمنعون القادة من استخدام القوة ضد الدول الديمقراطية الأخرى، بغض النظر عن توازن القوى الكامن وطبيعة القضايا الخلافية بينهم. (Ripsman 2017) .(Doyle 1983a, 1983b; Russett 1993). في حين الواقعية النيو–كلاسيكية تختلف بوضوح عن منطق السياسات الداخلية للدول، فهي لا يمكن عدَّها اختزالية. (Ripsman 2017). وعاملت النظام الدولي كمتغير مستقل والبنية المحلية للدولة كمتغير وسيط. (Brawley 2008, 2). علاوة على ذلك، يفترض الواقعيون النيو–كلاسيكيون أنه ليس فقط على الدولة، بل على الفاعلين المجتمعيين أنفسهم تأطير تفضيلاتهم السياسية بالرجوع إلى التحديات والفرص الدولية التي يواجهونها. (Ripsman 2017). وهكذا، بالنسبة للواقعيين النيو–كلاسيكيين، النظام الدولي يركز على استجابة السياسة الخارجية للدولة ويؤطرها، بالرغم من أن الشكل الذي ستتخذه سوف يكون مصمّماً بواسطة البيئة المحلية. لهذا السبب، يظل النهج واقعي متميز عن مقاربات السياسات الداخلية. (Rose 1998).

وبطرحها فرضية ان سلوك السياسة الخارجية ينتج عن العلاقة السببية بين توزيع القوة في النظام الدولي والمتغيرات المحلية الوسيطة. (Layne 2006: 8). ترى النيو–كلاسيكية ان القدرات المادية لها تأثير غير مباشر ومعقد على قرارات السياسة الخارجية لأن الضغوط البنيوية لا بدّ وأن تُترجم عن طريق المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة. (Rose 1998: 146). وكما يشير (تاليفيرو)، في المواقف التي يوفر فيها النظام الدولي وضوحًا حول طبيعة وحجم التهديدات الخارجية، ولكن القليل من الوضوح حول الاستراتيجية المناسبة لمعالجة التهديدات، فأن الواقعية النيو–كلاسيكية تتوقع أن تقوم عوامل على مستوى الوحدة مثل قوة الدولة وتصورات وحسابات النخبة بتشكيل أسلوب وتوقيت وطبيعة السياسات الخارجية والدفاعية للدولة. (Taliaferro 2012, 78).

لذلك فأن النظام الدولي هو حزام نقل غير كامل، وان التأثير البنيوي على النتائج يمر عبر المتغيرات الوسيطة على المستوى المحلي والتي يمكن أن تضخمه أو تعرقله أو تشوهه. (Lobell 2016, 2). هذه المتغيرات الوسيطة تحدد ماذا، وكيف، ومتى ستستجيب الدول للضغوط النظمية الدولية التي تكمن وراء سلوك الأزمات، السياسات الخارجية والأمنية "العادية"، الأنماط طويلة المدى لتكييف الاستراتيجية الكبرى، ونتائج السياسية الدولية. (Ripsman et al., 2016, 118). وهذا ما ذهب اليه (روز) بانه: "لا يوجد حزام نقل مباشر أو مثالي يربط القدرات المادية بسلوك السياسة الخارجية". (Rose 1998, 146)، لأن الضغوط البنيوية يتم غربلتها بواسطة المتغيرات الوسيطة لإنتاج سلوك السياسة الخارجية. (Schweller 2006, 6).

إحدى المهام المميزة لمنظري الواقعية النيو–كلاسيكية تتمثل في إنشاء مجموعة من المقترحات المحددة بوضوح حول متى بالضبط سيكون للمتغيرات السياسية والقيادية المحلية تأثير سببي أكبر، ومتى يتم

تحديد السياسات والنتائج في المقام الأول عن طريق المتغيرات البنيوية. (Ripsman 2017). (جاك سنايدر) فحص المتغيرات والعمليات السياسية المحلية التي تدفع الدول ليس إلى التوازن العقلاني، ولكن إلى التوسع الإمبريالي غير العابئ بالنتائج عن طريق "تأثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكيات خارجية غير متوقعة". (Snyder 1991). لهذا أكد (سنايدر)، بأن النظام الدولي نادرًا ما يكافئ السياسات التوسعية وعادة ما يعاقبها، وبينما تتجنب معظم الدول التوسع لهذا السبب، يقدم لنا التاريخ العديد من الحالات البارزة للدول التي تتجاهل هذه القيود على مسؤوليتها الخاصة. (Ripsman 2017). وهذا ما دفع (راندال شويللر) من تطوير "مخططات سببية" تمكن عن طريقها دراسة متغيرات محلية وسيطة مثل تماسك النخبة واستقرار النظام، لتوقع متى ستتوازن الدول بطريقة (والتز) ومتى يرجح أن لا تفعل ذلك "نقص التوازن". (Schweller 2006). لأن "الضغوط البنيوية يتم ترشيحها عبر المتغيرات الوسيطة لإنتاج سلوك السياسة الخارجية". (Schweller 2006, 6).

وفقا لذلك، وجه منظري الواقعية النيو–كلاسيكية انتقادات إلى الواقعية البنيوية والكلاسيكية، بسبب فشلهم في تفسير لماذا تتصرف الدول المتشابهة بشكل مختلف، او المتشابهة في القدرات. فصناع القرار في السياسة الخارجية ينخرطون دائمًا في لعبة ذات مستويين يتفاعلون فيها مع البيئة الدولية من جهة، ويقومون بتعبئة الموارد الداخلية للبلد من جهة أخرى. سلوك الدولة، بحسب (شويللر)، على المدى الطويل يعتمد على الحسابات والتنبؤات وفقًا للعوامل البنيوية؛ ولكن على المدى القصير، يجب أن تستجيب الدولة للتوقعات الداخلية، فالعوامل الداخلية تتوسط المقاربة البنيوية. (Schweller 2004). وهذا ما يؤكده كل من (كريستنسن، ودوك) بانه يمكن لعوامل البنية المحلية أن تعرقل التقييم الدقيق للظروف البنيوية، ويتم ذلك عبر توسط المتغيرات الوسيطة في عملية التقييم. فالمتغيرات الوسيطة لا تحدد أسباب سلوك الدولة في ذاتها، لكنها تقيد استجابة الدولة "بطريقة قد تبدو محيرة أو شاذة من منظور الواقعية البنيوية". (Christensen 1996, 4; Dueck 2009, 139). فالدول تقيِّم وتتكيف مع التغيرات في بيئتها الخارجية جزئيًا نتيجة لهياكلها المحلية الخاصة وأوضاعها السياسية. ومن ثم، فإن الدول غالبًا ما تتفاعل بشكل مختلف مع الضغوط والفرص البنيوية المماثلة، وقد تكون استجاباتها مدفوعة بعوامل المستوى البنيوي على نحو أكبر من العوامل المحلية (Schweller 2004, 164)؛ أو بالعكس، فالخيارات الفعلية التي تتخذها الدول في ظل هذه الظروف قد تكون لها علاقة أكبر بآراء قادة العالم، بالثقافات الاستراتيجية للدول التي يقودونها، بطبيعة التحالفات المحلية التي يمثلونها، وبالقيود السياسية المحلية على قدرتهم في تشريع وتنفيذ بدائل سياسية متنوعة. (Lobell 2016, 3). نتيجة لذلك، هذه البيئة المحلية الأكثر تعقيدًا لصنع القرار تعني ضمناً أن الدول لا تختار بالضرورة الاستجابة السياسية المثلى للتماهي مع القيود البنيوية؛ بدلاً من ذلك، تختار من بين مجموعة من البدائل السياسية في التنقل بين القيود البنيوية والضرورات السياسية المحلية. (Ripsman 2017).

لتأكيد ذلك أوضح (ستيفن لوبيل)، بأنَّه في أواخر القرن التاسع عشر، حين تنامت قوة الفرنسيون والروس والألمان والأمريكيون واليابانيون كمنافسين محتملين للهيمنة البريطانية، على سبيل المثال، لم يكن من الواضح مسبقًا كيف ينبغي أن تستجيب الاستراتيجية البريطانية الكبرى. (Lobell 2003, 43-85). بدلاً من ذلك، فإن الائتلافات السياسية المحلية تنافست لتحديد درجة التهديد الذي يشكله كل متحدي، وما إذا كان ينبغي مواجهة ذلك التهديد باستجابات سياسية تعاونية أم تنافسية. (Friedberg 1988, 135–208؛ Ripsman 2017 ; Brawley 1993, 115-393). في هذا السياق، يوضح (براولي) أنه في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، حددت كل من بريطانيا العظمى، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي، التعافي الألماني الوشيك بعده التهديد الرئيسي لأمنهم، لكن ظروفهم المجتمعية الفريدة دفعتهم إلى تبني استراتيجيات مختلفة تمامًا للرد على ذلك التهديد ؛(Ripsman 2017) (Brawley 2009a). لهذا، بالنسبة للواقعيين النيو–كلاسيكيين، أخذ عوامل البنية المحلية للدولة في الحسبان، يفسر لنا لماذا قد تسعى دولتان متشابهتان في مستويات القوة والجغرافيا إلى تحقيق أهداف مختلفة تمامًا. (Beach 2012: 65).

في ضوء ما تقدم، يعتقد الواقعيون النيو–الكلاسيكيون، مثل الواقعيين الكلاسيكيين، إن خصائص الحالات ومتغيرات الوحدة مهمة أيضًا. ولذلك، فإن وسائل وقدرات الدول لها تأثير غير مباشر على سلوك الدول لأن القيود والضغوط البنيوية تعمل عبر المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة، مثل مواقف صناع القرار وهيكل الدولة كعوامل ربط في تشكيل السياسة الخارجية. إن فهم العلاقة بين توزيع القوة النسبية والسياسة الخارجية يحتاج إلى النظر في البيئتين الداخلية والخارجية التي تعمل فيها السياسة الخارجية للدولة. لذا، فإن الهدف الرئيسي للواقعية النيو–الكلاسيكية هو معرفة كيف يشكل توزيع القوة في النظام الدولي، والدوافع والبنى الذاتية للدول تجاه النظام الدولي سياستها الخارجية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 96). ومن ثم، فان البنية المحلية للدولة تتوسط بين القيود البنيوية، وسلوك السياسة الخارجية. لهذا، في تحليل السياسة الخارجية، لا بدَّ من مراعاة الخصائص الداخلية للدول وقدرة صناع قرارها على توظيف الموارد؛ لأن الدول تتكيف مع البيئة الخارجية وفقًا لظروفها الداخلية. هذا هو السبب في أن الدول المختلفة تتفاعل مع الضغوط والفرص المنهجية بشكل مختلف. ومن أهم متغيرات البنية المحلية التي تتبناها الواقعية النيو–كلاسيكية الآتي:

أولاً: الدولة

تعدّ الواقعية النيو–الكلاسيكية الدول بأهم العناصر الفاعلة في السياسة الخارجية. إذ تقوم بإعادة الدولة إلى مكانها الطبيعي في النظرية الواقعية، وتعالجها، خلافاً للواقعية البنيوية، كتجميع لطَيف واسع من الكيانات الاجتماعية والترتيبات السياسية والمصالح المتنافسة. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥). إن إعادة الدولة إلى الواقعية، بحسب منظور النيو–كلاسيكية، تعني إعادة الحكومة كوحدة تحليل. وكما صرح (زكريا):

"الأمم لا تشكل السياسة الخارجية ولا تطبّقها، ولا تستخرج الموارد لهاتين الغايتين؛ أمّا الحكومات فبلى". (Zakaria 1992, 187).

لذا قدمت نظرية متطورة في فهم الدولة، بالبناء على نموذج معقد لعلاقات الدولة–المجتمع الموجودة ضمنا في الواقعية الكلاسيكية والسوسيولوجيا التأريخية (ولاسيما أعمال ثيدا سكوكبول وتشارلز تيلي)، وفي المقابل تبني على أفكار الواقعية البنيوية بشأن قيود الفوضى والتوزيع النسبي للقوة المادية. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥-١٦٦) ؛ (Taliaferro 2006, 470, 479). بمعنى انها تشارك الواقعية الكلاسيكية اهتمامها بالدولة وعلاقتها بالمجتمع المحلي. (Lobbell et al. 2009, 19). وتوظف علاقات الدولة–المجتمع كمؤشر إلى قوة الدولة (State Power)، أي قدرتها على استخراج الموارد المالية والبشرية من مجتمعها، وتعبئتها لإنجاز أهداف السياسة الخارجية. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥–١٦٦).

ويحدد موقع الدولة أشياء مهمة كثيرة، كاستراتيجية الموازنة المفضلة (خارجية أم داخلية)، وأنماط التحالفات الممكنة، وكثافة المعضلة الأمنية، وإمكان التعاون أو حتمية المنافسة، وترتيب المكانة، وغير ذلك من المخرجات التي تُشتق عادة من طبيعة البيئة الأناركية وتوزيع القوة القائم. (٢٠١٨، ١٦٣). فالدولة تحتل موقع حاسم عند التقاطع بين الساحتين المحلية والدولية. وهي في موقع فريد للاستجابة لتحديات وفرص النظام الدولي بسبب معلوماتها المميزة. ومع ذلك، قد يساء فهم المحفزات البنيوية، كالقدرات النسبية، سواء موقف قوة الخصم (هجومي أم دفاعي)، أو الإطار الزمني للتهديدات التي قد تواجهها الدول. (Ripsman 2017). لهذا تجمع الواقعية النيو–كلاسيكية، عن وعي، بين المتغيرات التفسيرية على مستوى البنية الدولية وعلى مستوى الدولة. (Donnelly 2005).

وعلى الرغم من ذلك، لدى الواقعيون النيو–كلاسيكيون مفهوم مختلف بشكل ملحوظ عن الدولة. (Taliaferro et al. 2009, 8-23). بالنسبة لهم، الدولة تختلف عن المجتمع. على الرغم من أن قادة الدولة ينحدرون من المجتمع، إلا أنَّ مواقفهم وتفضيلاتهم تتغير عندما يختبرون "وجهة النظر من القمة"، حيث إن المعلومات المميزة التي يتلقونها، وثقافة التبرير التي تشبعوا بها تجعل ممثلي الدولة أكثر من مجرد ممثلين لتحالفهم المجتمعي. (Ripsman 2017). ومع تأكيدهم أن الدولة يحتمل أن تكون مستقلة عن القوى المجتمعية، إلا أنها ليست كذلك بالضرورة، اعتمادًا على ترتيبات السياسية المحلية، تتباين الدول في قدرتها على تشكيل استجابات سياسية للتحديات الدولية، وزيادة الإيرادات والموارد اللازمة لتنفيذ خيارات السياسة. فالدول الأقل استقلالية عليها أن تساوم كثيرًا مع المجموعات المجتمعية واللاعبين الأساسين الذين يتمتعون بحق النقض في الهيئة التشريعية بشأن سياسة الأمن الخارجي، أو السلوك الخارجي بشكل عام. وهكذا، على سبيل المثال، أمضت إدارة بوش شهوراً في حشد الدعم المحلي لضرباتها ضد العراق قبل أن تشعرا بالقدرة على شن الحرب. (Ripsman 2017). وهذا يدل على أن الدولة ليست فاعلًا وحدويًا صلبًا ومتماسكًا ومنسجمًا، وإنما هي مخترَقة بالصدوع الاجتماعية والخلافات

السياسية وتجزؤ الأوساط النخبوية. وتؤثر هذه الطبيعة اللاوحدوية للدولة في أدائها على الصعيد الدولي لأنها تعيق مرونة الحكومة في ردها على بيئتها الخارجية. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥).

مما تقدم، يُعدّ مفهوم الدولة، الذي يمتد «من أعلى إلى أسفل»، من بين الأشياء المهمة التي ورثها النيو–كلاسيكيون عن أسلافهم الكلاسيكيين، ناهيك عن أنموذج التعبئة المتمثّل في سياسات استخراج الموارد، وكذلك مقاربة علاقات الدولة –المجتمع. وإضافة إلى فتح الصندوق الأسود (Black Box) وإعادة الدولة (Bringing the State Back in) إلى مركز التحليل. يتقاسم النيو–كلاسيكيون أيضًا تأكيد الدور الحاسم لـ رجل الدولة في صناعة السياسات الخارجية وإدارتها. (Byman 2001, 107-146).

ثانياً: إدراك وتصورات القادة (رجال الدولة)

شكلت المتغيرات على المستوى المحلي الجزء المركزي من السلسلة التفسيرية في الواقعية النيو–كلاسيكية، وأحد أهم هذه المتغيرات في تلك السلسلة هو تصور وإدراك رجال الدولة أو النخبة لتوزيع القوة، ومن ثم السلوك السياسي الخارجي المناسب(Zakaria 1998, 42). بالنسبة لها، تصورات صناع القرار للقوة هي ما يهم فعلاً، لذلك قامت بإعادة صياغة مفهوم القوة والسلوك. (Schmidt and Juneau 2012, 72). والسبب أن توزيع القوة في البنية (أو الأناركية بشكل عام) بالطريقة التي حددها الواقعيون البنيويون، "غامضة وتصعب قراءتها". (Rose 1998, 168).

وهذا يذكرنا بتركيز الواقعية الكلاسيكية على ممارسات ومهارات رجال الدولة، إذ عملت النيو–كلاسيكية على إعادة إحياء ذلك التركيز على فن الحكم (Statecraft)، أي دراسة السياسة الخارجية من منظور رجال الدولة وصنّاع القرار بوصفهم ممثلي الدولة القومية (Michael et al. 1989: 460). بهذه الطريقة، أعادت النيو–كلاسيكية رجل الدولة ومعه متغير الفواعلية (Agency) (في مقابل الحتمية البنيوية) إلى مركز التحليل. (١٩٨٩، ٤٦٠). ليفترضوا "أن السلطة التنفيذية للسياسة الخارجية هي وحدها صانعة القرار المركزي". (١٩٨٩، ٤٦٠). وتشير الأدلة إلى أن العالم يبدو مختلفًا لمن هم في السلطة. جزئيًا، يرجع ذلك إلى امتياز الوصول للمعلومات، وإلى المسؤوليات الثقيلة للمنصب، فالقادة يتشاركون "وجهة نظر من أعلى" تختلف بشكل كبير عن وجهات نظر مجاميعهم الاجتماعية خارج الحكومة –كما مر سابقا. (Ripsman 2017).

لذلك عمدت النيو–كلاسيكية إلى العوامل الإدراكية والتصورات (Wohlforth 1993; Jervis 1976). بعدّها متغيراً وسيطا بين البنية الدولية الموضوعية ومخرجات السياسة الخارجية. ليؤكدوا أن ما يهم ليس البنية الدولية الموضوعية أو توزيع القوة الفعلي، بل كيف يدركهما رجال الدولة ويتصورونهما. بمعنى لا يمكن أن تؤثر الأولويات البنيوية في سلوك الدولة في النظام الدولي إلّا عبر حسابات وإدراك وتصورات صناع القرار الذين يتصرفون نيابة عن الدولة. (Rose 1998, 158؛ قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٩). فـ"القوة المادية لا يمكن أن تؤثر في السياسة الخارجية إلّا عن طريق حسابات رجال الدولة وتوقعاتهم

وتصوراتهم". (Taliaferro 2004, 40 ؛ قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٧-١٦٨). فرجال الدولة هم الفاعلون الرئيسيون وأنَّ تصوراتهم حاسمة. (Zakaria 1998, 42)). وكما يشير (روز) نظرًا لأن خيارات السياسة الخارجية يتخذها القادة السياسيون، ومن ثم، فإن إدراكهم وتصوراتهم للقوة النسبية هي ما يهم، فضلا عن القدرات المادية. (Rose 1998, 146-147).

فمهمة صانع القرار هي أن يستنتج عبر المحفزات البنيوية مجموعة المصالح الوطنية التي تتصرف الدولة بناءً عليها في سياستها الخارجية. وهنا، ربما تخفق الدول أحيانًا كثيرة في الرد بشكل كفء وسريع على البيئة الخارجية بسبب عدم إدراك زعمائها توزيع القوة في النظام الدولي بشكل صحيح. ؛ Wohlforth 1993) ;Schweller 1968) قوجيلي ٢٠١٨ ١٦٧-١٦٨). وكما لاحظ (تاليفيرو)، عملية تقييم التهديدات صعبة بطبيعتها. حتى في الحالات النادرة للغاية التي يوفر فيها نظام فرعي دولي أو إقليمي معلومات لا لبس فيها حول التهديد والاستجابات السياسية "المثلى"، يظل المسؤول التنفيذي للسياسة الخارجية يواجه مهمة شاقة تتمثل في: إجراء تقييمات احتمالية ذاتية، تحديد الأولويات بين التهديدات والفرص المختلفة، معرفة النوايا المستقبلية، والتحولات في توزيع القوة. (Taliarerro 2009, 78).

وفي ضوء هذه المحصلة، فان الضرورات البنيوية نادرًا ما تجبر القادة على تبني سياسة دون أخرى، لكن هذا لا يعني أنهم غافلون عن الحوافز البنيوية. بدلاً من ذلك، الدول تستجيب للتهديدات والفرص بطرق تحددها الحسابات الداخلية والخارجية للنخب السياسية. (Schweller 2004, 164). ففي المواقف التي يوفر فيها النظام الدولي وضوحًا حول طبيعة وحجم التهديدات الخارجية، ولكن القليل من الوضوح حول الاستراتيجية المناسبة لمعالجة التهديدات، فإن الواقعية النيو–كلاسيكية تتوقع أن تقوم عوامل على مستوى الوحدة مثل قوة الدولة، وتصورات وحسابات النخبة بتشكيل أسلوب وتوقيت وطبيعة السياسات الخارجية والدفاعية للدولة". بالنتيجة، يحدد القادة المصالح الوطنية، ويقيمون التهديدات بناء على تقديراتهم الشخصية، وتصوراتهم للتوزيع الدولي للقوة ونيات الدول الأخرى، ولكنها تخضع دائمًا للقيود المحلية. (Taliaferro 2012, 78).

وفي ضوء أهمية الإدراك والتصور، فان النيو– كلاسيكية لا تُعرّف الدول على أنها فواعل عقلانية ولا فواعل متماسكة (Schweller 2004, 161)؛ فالقادة لا يستجيبون دائمًا بعقلانية للمحفزات البنيوية، نتيجة سوء الادراك، أو التصورات الخاطئة، وتستكشف الواقعية النيو–كلاسيكية تصورات صناع القرار والإدراك المتأخر أو الخاطئ للمحفزات البنيوية، وتأثير ذلك في سلوك الدولة وسياستها الخارجية (Wohlforth 2008). فقد يُساء فهم الإشارات، أو يُمنع القادة الوطنيون من الاستجابة بشكل صحيح بسبب القيود السياسية المحلية.

(Ripsman 2017; Lobell 2016 2-3). أو يرسل النظام الدولي إشارات واضحة إلى الدول، لكن هذه الإشارات ينبغي أن تبيّن استجابات السياسة الوطنية فقط بعد المرور عبر أحزمة ارسال غير مكتملة

في كثير من الأحيان لتصورات القائد والسياسة المحلية. (Rose ١٩٩٨). بمعنى، يقدم النظام الدولي للدول متطلبات واضحة نسبيًا، بناءً على التوزيع النسبي للقدرات ومعدلات النمو المتفاوتة، ومع ذلك، وكما يشير (ولفورث) "إذا كانت القوة تؤثر في مسار السياسة الدولية، فيجب أن تفعل ذلك عبر تصورات الأشخاص الذين يتخذون القرارات نيابة عن الدول".(Wohlforth 1993, 2). وهذا ما لاحظه من قبل (روبرت جيرفيس) بان كثيرًا ما يخطئ القادة، وهم بشر بالنهاية، في إدراكهم وتصوراتهم: حساباتهم للقوة النسبية وتحديدهم للخيارات المتاحة، وتقييمهم للعواقب المحتملة. (Wohlforth 1993: 2). فالدول لا تستطيع دائمًا تكييف سياساتها مع الظروف الدولية بسبب التصورات الخاطئة للمحفزات البنيوية، وإجراءات صنع القرار التي لا ترقى إلى مستوى عقلاني، أو معوقات تنفيذ السياسة الناجمة عن الفشل في تعبئة الموارد المجتمعية. (Ripsman 2017).

بموازاة ذلك، حتى وإن كان القادة يدركون بشكل صحيح تهديدات وحوافز النظام الدولي، فقد يتبعون عمليات صنع قرار دون المستوى الأمثل، أو غير عقلانية، يمكن أن تقود إلى استجابات سياسية تتعارض مع المتطلبات البنيوية. هذه المشاكل قد تتعلق بالقيود الخاصة بقدرة رجال الدولة على معالجة المعلومات، لاسيما أثناء الأزمات، حين يكون الوقت قصير والمخاطر مرتفعة (Holsti 1979)، أو بسبب مزاجهم الفريد، وعيوبهم المعرفية، وغرابة أطوارهم، أو نتيجة لتجاربهم التأريخية الخاصة (Jervis 1976, 217–Ripsman 2017))(71. في مقابل ذلك، يدرك القادة أن عليهم أن يكونوا متناغمين مع التهديدات التي يتعرض لها موقعهم في السلطة من داخل الدولة؛ لذلك، في أوقات نادرة من عدم الاستقرار الداخلي الشديد، قد يقوم القادة الوطنيون فعلا بإدارة السياسة الخارجية مع إيلاء اهتمام أكبر للجمهور المحلي يفوق الاهتمام بالمتطلبات الدولية. (Ripsman 2009). يمكن أن يفسر هذا سبب قيام القادة الذين تتعرض مناصبهم في السلطة لتهديد داخلي بشن حروب تحويل قد لا تكون في المصلحة الوطنية. (Ripsman 2017).

إنَّ تقييم سلوك الدولة يتطلب تقييم تصورات رجال الدولة، والتي تتأثر بدورها بالبيئتين الدولية والمحلية. أو كما اختصرها (ديميسكيتا): "القادة لا الدول هم الذين يختارون الأعمال". (De Mesquita 2002, 4)؛ (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٥-١٦٦). لذلك فان صناع القرار لا يستجيبون دائماً بطريقة عقلانية، كما يفترض الواقعيون البنيويون في أغلب الاحيان. ومن ثم، العوامل البنيوية "شرط مرن أكثر من كونه قوة سببية مستقلة". (Walt 2002, 211). لهذا تؤكد الواقعية النيو–كلاسيكية بأن التوازن (صالح وثجيل ٢٠٢٣، ٢٢٥–٢٤٤) في معظم الأحيان يكون سلس وتلقائي إلى حد ما؛ فقط في ظروف استثنائية تتدخل التصورات المعيبة أو الحقائق السياسية المحلية مع استجابات الأمن القومي العقلانية. (Ripsman 2017). لذلك، سلوك الأمن القومي لدولة ما قد يرتبط بشخصية قائدها وسلوكه أكثر من ارتباطه بالقيود والفرص البنيوية الموضوعية. (Ripsman 2017); (Jervis 1976, 18-19).

لذلك يصر الواقعيون النيو–كلاسيكيون بأن القادة يفسرون البيئة الدولية عبر عدساتهم الخاصة، على الرغم من إدراكهم وجود حقيقة موضوعية للقوة النسبية تحدد في النهاية نتيجة استراتيجيات الدول. ومن ثم، تصورهم للعالم ولمكانتهم في النظام الدولي يلعب دورا مركزيا في منظومتهم التحليلية. مما يعرض رجال الدولة لتصورات خاطئة، ويُضيع الوقت بين التغييرات الحقيقية وإدراكهم (الخاطئ) لهذه التغييرات. (Jervis 1976). ومن ثم، يمكن للواقعيين النيو–كلاسيكيين أن يفترضوا أن استجابات الدول للتهديد لا تتناسب بالضرورة مع التغيرات في التوزيع النسبي للقوة، والتي تسببت في ظهور التهديد بالأساس.

في ضوء ما تقدم، فان مهمة الإدراك والتصور لصناع القرار صعبة لعدة أسباب: أولاً، صناع القرار قد لا يقتفون بالضرورة اتجاهات القوة المادية الموضوعية عن كثب أو بشكل مستمر. (Rose 1998, 147). ثانيا، قد لا يكونون واثقين من طبيعة المصالح المعرضة للخطر أو الاستجابة المناسبة. (Kitchen 2010, 120). ثالثاً، حسابات وإدراك وتصورات القادة يمكن أن تعيق الاستجابة الفعالة والموضوعية في الوقت المطلوب، أو تكيف السياسة مع التحولات في البيئة الخارجية. (Lobell et al. 2009, 7). واخيراً، صناع القرار مقيدون في اختياراتهم وتفضيلاتهم من جهة بأطر النظام الدولي، ومن جهة اخرى بحوافز والقيود السياسية المحلية. (Dueck 2009, 139; Lobell et al. 2009, 37). نتيجة لذلك، هم "لا يتمتعون دائمًا بالحرية الكاملة لتوجيه الموارد الوطنية كما يشاؤون". (Rose 1998: 147).

هذه الصعوبات والعيوب تتأثر بما يأتي: تصورات القائد التي تتداخل مع التصورات الدقيقة؛ الثقافة الاستراتيجية، التي تشكل ردود الدولة؛ العلاقات بين الدولة والمجتمع، والتي تؤثر على قدرة الدولة على سن وتنفيذ القرارات، والمؤسسات السياسية المحلية، التي يمكنها إما تمكين قادة الدولة، أو تقييدهم عندما يواجهون معارضة مجتمعية. (Ripsman 2017). لذلك فإن هذه الإدراك والتصور الخاطئ عن الدول، وليست حقائق موجودة، هي إحدى الأسباب التي تجعل الدول تدخل في منافسة وصراع، وسباق تسلح، ومعضلة أمنية. فتصورات القادة هي الدافع الرئيسي لسياسة خارجية محددة. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 96).

ويوضح (وليم وولفورث) أهمية الإدراك والتصورات بمثالين، الأول يؤكد أنه لم يكن هناك في النظام الدولي قبل الحرب العالمية الأولى ما يدفع ألمانيا لشن حرب ضد بريطانيا العظمى، شريكها التجاري الرئيس، والقوة العظمى التي كانت أقل تهديدًا بالنسبة لها. (Wohlforth 2009, 32). بدلاً من ذلك، وجدت الحرب جذورها وأسسها في تفضيلات ومخاوف القادة الألمان بشأن الوضع النسبي، والتي تفاعلت بدورها مع توازن قوى متعدد الأقطاب لصالح الحرب. (Ripsman 2017). أما المثال الثاني، أثناء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فهاتين القوتين العظميين فسرت قدراتهما الفعلية بشكل مختلف، مما أدى إلى استجابة القوتين بطريقة مختلفة، وهو ما يتعارض مع توقعات الواقعيين البنيويين بأن الوحدات ذات الموقع المتشابه في النظام سوف تتفاعل وتستجيب بالطريقة نفسها مع

الضغوط البنيوية. (Wohlforth 1993). وهذا خلاف فروض الواقعية النيو–كلاسيكية بأن الدول تستجيب أحيانًا بشكل لا يتسق مع الضرورات البنيوية. حتى عندما تلك تكون الضرورات واضحة تمامًا، نتيجة اساءة فهم الإشارات، أو بسبب القيود السياسية المحلية التي تمنع القادة من الاستجابة بشكل صحيح. (Ripsman 2017) .(Lobell 2016: 2-3). مثل نمو القوة الألمانية في الثلاثينيات الذي هدد بتحول وشيك للقوة في أوروبا، كانت هناك حوادث ملحوظة لما يسميه (راندال شويللر) بـ"نقص التوازن"(ثجيل وحميد ٢٠٢١، ١٧٥–٢٠١). كما هو الحال في الفشل الفرنسي في الاستعداد للحرب ضد ألمانيا الصاعدة قبل الحرب العالمية الأولى، أو الاسترضاء البريطاني–الفرنسي لألمانيا عندما كان نمو القوة الألمانية في الثلاثينيات يهدد بتحول وشيك للقوة في أوروبا. (Lobell 2016, 3).

إنَّ الفرق الرئيس بين الواقعية البنيوية والواقعية النيو–كلاسيكية يرتكز في هذه النقطة، بأن سلوك الدول في النظام الدولي يمكن فهمه عبر المتغيرات المعرفية مثل الإدراك والتصورات، وسوء الإدراك والتصورات الخاطئة للدول، المتجذرة في الضغوط والتهديدات البنيوية، فضلا عن المتغيرات البنيوية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 97). فإدراك وفهم وتصورات رجال الدولة يلعب دورًا حاسمًا في خلق السلوكيات. إنهم يقومون بتحليل المعلومات وفقًا لخلفياتهم ومفاهيمهم التأريخية، لذلك يعد هذا عاملاً وسيطًا مهمًا. فاعتماد رجل الدولة على متغيرات البنية المحلية، كلها تؤثر معًا على القادة في كيفية بناء التصورات وتعبئة الموارد. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 97). بشكل عام، ان خصائص القادة، ومواقفهم تجاه كيفية استخدام القوة، تتوسط بين القيود البنيوية وسلوك السياسة الخارجية. فعند تحليل السياسة الخارجية، يجب مراعاة الخصائص الداخلية للدول كافة، وقدرة صناع القرار على استخدام الموارد؛ لأن الدول تتكيف مع البيئة الخارجية حسب ظروفها الداخلية. ولهذا السبب تتفاعل الدول المختلفة مع الضغوط البنيوية والفرص بشكل مختلف. لذلك حللت الواقعية النيو–الكلاسيكية أساس العلاقة بين الدولة والسياسة الخارجية عبر ثلاث مجموعات من المتغيرات، اندرجت جميعها تحت إدراك وتصورات القادة وهي: (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 98).

١. تقييم تهديدات وفرص النظام الدولي الفوضوي من قبل الدول أو بشكل أكثر دقة صناع القرار الرئيسيين.

٢. التكيف الاستراتيجي وفقا لأربعة عوامل رئيسية: من هو صانع القرار وكيف يتفاعل مع التهديدات الدولية؛ وكيف تؤثر الجهات الفاعلة الداخلية على السياسة الخارجية؛ ما هو الفاعل الداخلي الأكثر أهمية؟ تحت أي ظروف يتفاوض صناع القرار مع الجهات الفاعلة الداخلية.

٣. تعبئة الموارد الداخلية والتي يمكن تفسيرها عبر ثلاثة عوامل: كيفية تعبئة الدول للموارد الداخلية للوصول إلى أهداف محددة؛ إلى أي مدى تستطيع الجهات الفاعلة الداخلية تغيير قرارات القادة؛ وما هو العامل المحدد في مساومة الفئات الاجتماعية.

وبذلك اخذ الواقعيون النيو–الكلاسيكيون بالحسبان الطريقة التي ينظر بها القادة إلى العالم، فضلاً عن الأدوات الرمزية والموضوعية التي يستخدمونها لتفسير الواقع وصياغة السياسة الخارجية: أنظمة المعتقدات، الثقافة السياسية، التاريخ، الأيديولوجيا، وغيرها.

ثالثاً: القوة والقدرة الاستخراجية (التعبئة):

إنَّ تركيز الواقعية النيو–كلاسيكية على المتغير الوسيط في تحليل السياسة الخارجية أدى إلى تعدد المتغيرات الفرعية فيه. فبعد تحديد (روز) لتصورات القادة والعلاقات بين الدولة والمجتمع كمتغيرين وسيطين، قام علماء نيو–كلاسيكيون آخرون، إما بتوسيع دائرة المتغيرات الوسيطة، أو جعل المتغيرات التي اختارها (روز) أكثر تحديدًا. هذه المتغيرات تضمنت، من بين أخرى، القدرة على الاستخراج والتعبئة؛ قوة الدولة؛ الهوية الوطنية؛ الثقافة الاستراتيجية، وطبيعة النظام السياسي. (Alden and Aran 2012, 117). مما أدى الى تفاوت الواقعيين النيو–كلاسيكيين في تركيزهم على أنواع المتغيرات الوسيطة في مستوى الوحدة. فهناك فصل واضح بين أولئك الذين يهتمون بقوة الدولة، وأولئك الذين يتعاملون مع منظومة الأفكار والمعتقدات، فضلا عن الثقافة السياسية، والتي تؤثر بدورها في الإدراك والتصورات، ومن ثم في تشكل السياسة الخارجية. (Schweller 1992, 1994, 2004, 2009; Taliaferro 2006; Zakaria 1992; Wohlforth 1993; Christensen 1996; Lobell et al. 2009; Snyder 1991).

في ضوء ذلك أيد النيو–كلاسيكيين الدور الحاسم الذي تؤديه القوة والمصلحة في التفسيرات التي يعطيها الواقعيون الكلاسيكيون لسياسات الدول الخارجية. (Schweller 1993, 76). ليتبنى معظمهم مقاربة موسعة لمفهوم (مورغنثاو) "المصلحة المُعرّفة بالقوة"، لتشمل التفاعل بين القوة التي تملكها الدولة، وكيفية تأثيرها في تحديد مصالحها وتعريفها. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦١). وتعني القوة لدى النظريتين معًا، الموارد المادية المتوافرة للدولة، بينما تشير المصالح إلى أهدافها أو تفضيلاتها. (Zakaria 1998, 19; Taliaferro 2006, 472 ؛ قوجيلي ٢٠١٨، ١٦١). ويتفق كذلك مع أسلافهم حول مسألة أن القوة تقود المصالح، وأن "مصالح الأمة" هي، كما يصرح زكريا، "محددة بقوّتها (أي مواردها المادية) نسبة إلى الأمم الأخرى". (Zakaria 1998, 9–8 ؛قوجيلي ٢٠١٨، ١٦١).

غير أنَّ تعرف الواقعية النيو–كلاسيكية للقوة يتكون من جزئين، الأول، قوة الدولة هي ذلك "الجزء من القوة الذي يمكن للحكومة أن تنتزعه من أجل أغراضها"، علاوة على "القدرة النسبية على استخراج وتعبئة الموارد من المجتمع المحلي" في دولة معينة. (Christensen 1996 :11; Rose 1998 :162; Taliaferro 2006: 470; Zakaria 1998: 35–39). أما الجزء الثاني من تعريف القوة، يركز على القوة المدركة بدلًا من القوة الموضوعية. وهذا يعني أن ما يهم ليس القوة كما هي، في شكلها الحسابي القابل للقياس، بل القوة كما ندركها، في شكلها المتمثّل في عقول المراقبين. وهذه صيغة أخرى للقول بأن

ليس هناك أي فائدة من زيادة قوة الدولة أضعافًا إذا لم تدرك الدول الأخرى هذه الزيادة. (Wohlforth 1993: 2). (قوجيلي ٢٠١٨: ١٦٧-١٦٨).

إلى جانب ذلك، يشدد النيو–كلاسيكيون على أن القوة ليست شيئًا معطًى أو موهوبًا للدول من الطبيعة؛ وليست مجرد محصلة للقدرات الوطنية، إنما القوة تُصنع وتُستخرج بشكل اجتماعي، فعلى سبيل المثل، لا تشكل الموارد الطبيعية والسكان والطاقة الصناعية قوة في ذاتها، إنما القوة هي ما تصنعه الدولة، وتستخرجه من مواردها الطبيعية وسكانها وطاقتها الصناعية. ومن ثم، لكي تُستخدم القوة، يجب أن تُصنع وأن تُستخرَج من المجتمع والقاعدة الطبيعية للدولة. أي يجب تحويلها من طابعها الكامن إلى شكلها الفعلي القابل للتطبيق. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٦-١٦٧).

لتضع النيو–كلاسيكية القدرة الاستخراجية (Extraction Capacity) كأحد مؤشرات قوة الدولة. وهذا عكس افتراض الواقعية البنيوية بأن الدول متشابهة وظيفياً، من حيث إنها تؤدي جميع الوظائف الأساسية نفسها (الحفاظ على المستويات الأساسية للقانون والنظام والدفاع الخارجي)، وأنها تعمل كممثلين أحاديين، وتستجيب على النحو الأمثل للضغوط البنيوية بطريقة مرنة. وبنظر الواقعية النيو–كلاسيكية تتجاهل هذه الافتراضات حقيقة أنه، بسبب الظروف السياسية والاقتصادية المحلية، لا تستطيع الدول دائمًا استخلاص أو تعبئة الموارد المحلية اللازمة للاستجابة "بكفاءة" للضرورات البنيوية. إن فكرة استخراج القوة وتحويلها تعني أن الدول لا تملك قوة متساوية لأنها لا تملك قدرات استخراجية وتحويلية متماثلة. لتختلف الدول في قدراتها على اختراق مجتمعاتها واستخراج الموارد منها، لهذا يعرّف علماؤها القوة الوطنية بأنها "قدرة رجال الدولة على تعبئة موارد أمتهم –الإنسانية والمادية– لخدمة مبادرات السياسة الأمنية". (Christensen 1996, 11 ؛قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٦-١٦٧). فرجال الدولة يتصرفون نيابة عن الدول، ويعززون سياساتها الخارجية. ولإنجاز هذه المهمة، عليهم أن يرتبطوا أيضًا بالمجتمع الذي يستخرجون منه قوة الدولة، وهذا يعني تعبئة واستخراج الموارد والبحث عن الدعم السياسي. (Mastanduno et al. 1989, 460). وهذا ما ذهب اليه (جيفري تاليفيرو) باهتمامه بقدرة الدولة على استخراج الموارد والتعبئة لتحقيق اهداف السياسة خارجية. فنجاح بعض الدول وفشل أخرى في مواجهة الضغوط الخارجية يعود في جزء كبير منه إلى الاختلاف في قدرات الدول بهذا الشأن. (Taliaferro 2006, 464-492).

لذلك لا تستطيع الدول دائمًا تعبئة الموارد المحلية اللازمة للاستجابة كما يتطلب النظام الدولي، كما أن الدول لا تتمتع جميعها بإمكانية الوصول التلقائي الى الموارد البشرية والمالية والمادية التي تحتاجها لتنفيذ سياساتها الأمنية الخارجية المفضلة. بدلاً من ذلك، يجب على الدول الأقل استقلالًا أن تساوم كثيرًا مع المشرعين، ووسطاء السلطة، والجماعات المجتمعية حول كل من السياسات المختارة ومقدار الموارد التي سيتم تخصيصها لهذا الغرض. (Ripsman 2017). وهذا ما يقييد السلطة الوطنية. ويحدد هذا المتغير،

إلى حد ما، كيفية تأثير المؤسسات، والرأي العام، وجماعات الضغط على قدرة الدولة على استخراج الحد الأقصى من الموارد من مجتمعها ((Wohlforth 1993).

لذلك يعي القادة جيدًا أن استخراج الموارد ليس عملية سهلة، لأنهم ربما يواجهون مقاومة شرسة من المجتمع الذي يرفض أفراده أي زيادة إضافية على الضرائب أو على مدة الخدمة العسكرية، الأمر الذي يحد من حجم الموارد التي يمكن أن تحولها الدولة إلى قوة فعلية، وتعيق رجال الدولة عن بلوغ الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية. وبسبب هذه المقاومة المجتمعية، يلجأ رجال الدولة إلى الوسائل التعبوية التي يحاولون عبرها حث المواطنين على قبول زيادات إضافية على مستوى الاستخراج، كالدعاية وتوظيف التهديد الخارجي والمساومة مع الفواعل المحليين. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٦-١٦٧).

وبهذا، تؤدي الحكومة، بحسب النيو–كلاسيكية دورًا محوريًا في عملية الاستخراج والتعبئة. ليؤكد علماؤها أن "ما يهم هو قوة الدولة لا القدرة الوطنية".(Zakaria 1998, 9 ؛قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٧). لذلك لا يوافق الواقعيون النيو–كلاسيكيون على أن القوة النسبية للدولة تساوي القدرات الوطنية، لأنه في نهاية المطاف قد لا يتمكن رجال الدولة من الوصول إلى مجموع كل القدرات التي تتمتع بها دولتهم بالقياس الى الدول الأخرى. بهذا المعنى، يأخذ النيو–كلاسيكيون بالحسبان مدى قدرة رجال الدولة على استخراج وتعبئة القدرات النسبية المتاحة من أجل تحديد القوة الوطنية. "بينما تحدد القوة النسبية للدولة معايير سلوك الدولة، فأن قوة الدولة تشكل كيفية استجابة القادة للتغيرات في القوة النسبية على المستوى البنيوي". (Bajema 2010, 66).

على الرغم من ذلك، تجادل الواقعية النيو–كلاسيكية بأن القوة الوطنية للدولة هي متغير أساسي وسيط على مستوى الوحدة، يمكن أن تفسّر التأخير– على المدى القصير والمتوسط – في تأثيرات البنية الدولية. (Rose 1998, 152). غير ان المقدار النسبي لتوزيع الموارد والسياق الموجود في النظام الدولي سيعملان، في المدى الطويل، على هندسة الدول لتعظيم تأثيرها، وقوتها وأمنها الدولي. (Taliaferro 2006, 480-401).

وفي ضوء ما تقدم، يعدّ النيو–كلاسيكيون التعبئة والاستخراج بمثابة المتغيرات الرئيسية المتداخلة التي يمكن عبرها الوصول إلى الطرق التي تنظر بها الدول إلى التهديدات الدولية والاستراتيجيات المصاغة. (Taliaferro et al. 2009). وهذا ما أكده (توماس كريستنسن) بتركيزه على التعبئة المحلية (قدرة الدولة التعبوية) وتأثيرها في تقرير طابع استراتيجيتها الكبرى، لتفسير السياسة الخارجية للدولة. (Christensen 1996).

رابعاً: الأفكار والثقافة الاستراتيجية:

الواقعية النيو–كلاسيكية تقدم وصفا أكثر ثراءً للدولة، يتضمن تعريف أوضح للقوة ودور ملموس للأفكار. هي لا تطرح نظرية واحدة عن الدولة، وانما تعرض رؤى نظمية متنوعة، وأحيانًا متنافسة لسلوك الدولة.

(Kitchen 2010). لذلك تتميز بأنها نظرية تدمج المتغيرات المادية والفكرية في إطار نظري موحد. وعلى الرغم من أنها تُعدّ نظرية مادية، فإنها تمنح المتغيرات الإدراكية والمعنوية دورًا تفسيريًا مهمًّا كالتصورات، ونظم الاعتقاد، وسوء الفهم، والصور الذاتية، إلى جانب العناصر المثالية، كالثقافة، والأفكار، والهوية، والقواعد والمعايير. (قوجيلي ٢٠١٨: ١٦٨).

فضلا عن التصورات، تؤدي العوامل الفكرية والثقافية دورًا حاسمًا كبيرا في النظرية النيو–كلاسيكية، إذ تؤثر الثقافة والأفكار في شكل الاستراتيجية الكبرى ومسار التكيف الاستراتيجي (Strategic Adjustment)، وتساعد الهويات والمعايير في تقرير الأنماط السلوكية المتوقعة، كالاصطفاف والتعاون وسياسات العون الذاتي (Self–help)، وتحدد الأيديولوجيا الاستراتيجيات والبدائل المتوافرة لصنّاع القرار فيما يتعلق بجميع هذه الأمور. (قوجيلي ٢٠١٨، ١٦٩). فالمتغيرات الثقافية الخاصة بالدولة، بحسب النيو–كلاسيكيون، "يمكن أن تؤثر في تفضيلات وتصورات صناع السياسة الخارجية، يمكن لهذه الثقافة أن تهيئ الدولة لخيارات استراتيجية معينة، بدلاً من غيرها؛ ويمكن لهذه الثقافة تحديد نطاق البدائل المقبولة في حالة معينة".(Dueck 2005, 203). وكما يلاحظ في اصطفافات الحرب الباردة، وحلف الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومعايير الانضمام اليهما، وكذلك الدعم الغربي لـ(إسرائيل).

ومن ذلك لاحظ (نيكولاس كيتشن) إنَّ الواقعية النيو–كلاسيكية تضع تأثير الأفكار والثقافة الاستراتيجية جنبًا إلى جنب مع مقتضيات القوة المادية في صنع السياسة الخارجية، ومن ثم، تستحق التركيز التحليلي على حساب الأخرى. (Kitchen 2010, 127).

وفقا لما تقدم، فإن الأفكار والثقافة الاستراتيجية تشكل متغيرات وسيطة مهمة للواقعية النيو–كلاسيكية. وتؤثر قوة الأفكار والثقافة الاستراتيجية في حقب تأريخية مختلفة على السياسة الخارجية للدول. ومن ثم، فمن المهم تحديد الفكرة التي تم اختيارها، وكيفية تأثيرها على السياسة الخارجية، من أجل فهم السياسة الخارجية لأي دولة وتوجهاتها الاستراتيجية، فإدراك الأفكار والأيديولوجية الحاكمة ومؤيديها والثقافة، عناصر مهمة للتفسير والفهم. ولا يشير هذا إلى أن العوامل الخارجية لا تهم، بل العوامل الداخلية مهمة بقدر العوامل الخارجية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 97).

المحور الرابع: المتغير التابع في النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية: نتائج السياسة الخارجية

تحدد الواقعية النيو–كلاسيكية مهمتها على نحو واضح وصريح ببناء نظرية في السياسة الخارجية، بدلاً من نظريات النظام الذي تتفاعل ضمنه الدول. (Lobbell et al. 2009, 19). لذلك، حاولت اختبار الأسئلة التي تقع إلى حد كبير خارج مجال تركيز الواقعيتين الكلاسيكية والبنيوية، وكذلك التي لا يمكن الإجابة عليها من قبلهما. لتركز على أسئلة تتعلق بكيفية إدارة الدول للسياسة الخارجية. لتضع مجموعة أسئلة تساعدها في بناء فروضها النظرية في السياسة الخارجية منها: كيف تقوم الدول، أو بشكل أكثر

تحديدًا صناع القرار والمؤسسات التي يعملون نيابة عنها بتقييم التهديدات والفرص الدولية لانتهاج سلوك سياسي خارجي محدد؟ ماذا يحدث حين يكون هناك خلاف حول طبيعة التهديدات الخارجية؟ من الذي يقرر في النهاية نطاق بدائل السياسة الخارجية المقبولة وغير المقبولة؟ إلى أي مدى يمكن للجهات الفاعلة المحلية التفاوض مع قادة الدولة والتأثير في السياسات الخارجية أو الأمنية؟ كيف وتحت أي ظروف ستعيق العوامل المحلية الدول من متابعة أنواع الاستراتيجيات التي تنبأت بها نظرية توازن القوى ونظرية توازن التهديد؟ كيف تقوم الدول باستخراج وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات الخارجية والأمنية؟ (Lobbell et al. 2009, 2) هنا أشار (جدعون روز) إلى أن نظريات السياسة الخارجية تسعى إلى تفسير متى وما الذي تسعى الدول للوصول إليه في السياسة الخارجية؟، ووفقًا له، الواقعيون تجاهلوا هذه العوامل، والهدف الرئيس للواقعية النيو–كلاسيكية هو معالجة هذه العيوب (Rose 1998)، والأجابة على تلك الأسئلة.

ومن هنا، طرحت الواقعية النيو–كلاسيكية فرضيتها الرئيسة في مجال السياسة الخارجية محاولة منها للإجابة عما تقدم، إذ تفترض بأن السياسة الخارجية هي امتداد معقد للسياسة الداخلية بتفاعلها مع بنية النظام الدولي. فالمعتقد الأساس للواقعية النيو–كلاسيكية، هي أن السياسة الخارجية نتاج كل من البنية الدولية، والتأثيرات المحلية، والعلاقات والتفاعلات المعقدة بين الاثنين. (Baylis et al. 2008, 99 Taliaferro 2009؛). وتماشياً مع الواقعية البنيوية، يوافق الواقعيون النيو–كلاسيكيون على أن سلوك الدولة هو نتاج للظروف البنيوية، لكنهم يذهبون إلى أن السياسات الخارجية الفعلية التي تنتهجها الدول تمر عبر عوامل اضافية وسيطة تكمن في البنية المحلية للدولة –وكما مر توضيحه سابقا. (Dueck 2009: 139). فالسياسة الخارجية لأي بلد مدفوعة في المقام الأول بموقعها في البنية الدولية وكذلك بقوتها النسبية. (Taliaferro 2000؛ Wohlforth 1993). فهي صريحة في دمج المتغيرات البنيوية والمحلية لتفسير السياسات الخارجية للدول، بدعوى أن "نطاق وطموح السياسة الخارجية لدولة ما مدفوع أولاً وقبل كل شيء بموقعها في النظام الدولي وعلى وجه التحديد عبر قدرات قوتها المادية النسبية"–كما طرح سابقا. (Rose 1998, 146). فنطاق وطموح السياسة الخارجية لدولة ما تحركه أولاً وقبل كل شيء القوة المادية النسبية للدولة. (١٩٩٨، ٥). وكذلك يقبل الواقعيون النيو–كلاسيكيون افتراض الواقعية للقوة كمتغير رئيسي مستقل، حيث تتحدد السياسة الخارجية للدولة عبر مقدار القوة النسبية التي تمتلكها بالقياس للدول الأخرى في النظام. (١٩٩٨، ١٥٢). فالقدرات المادية لها تأثير غير مباشر ومعقد على قرارات السياسة الخارجية؛ لأن الضغوط البنيوية لا بدَّ وأن تُترجم عن طريق المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة كتصورات صنّاع القرار وبنى الدولة. (Rose 1998: 146). بمعنى إنَّ سلوك السياسة الخارجية، ينتج عن العلاقة السببية بين توزيع القوة في النظام الدولي والمتغيرات المحلية الوسيطة. (Layne 2006, 8). فالقوة الوطنية وموقع الدولة في الهيكل الدولي هما عاملان حاسمان في خيارات

السياسة الخارجية للدولة، إلا أن المتغيرات المحلية يمكن أن تشكل أيضًا السياسة الخارجية للدولة. (Smith and Owens 2008،). لهذا وجد (روز) بأن نظرية السياسة الخارجية التي تقتصر على العوامل البنيوية وحدها تكون غير دقيقة في كثير من الأحيان. (Rose 1998, 152).

وعلى الرغم من أن الواقعيين النيو–الكلاسيكيين يبحثون عن تحليل منهجي، فإنهم يفعلون ذلك عبر تحليل القوة النسبية لكل دولة في علاقتها مع الدول الأخرى، ومواقف صناع القرار تجاه الموقف بفهم صانع القرار للضغوط البنيوية التي تجعله يتخذ قرار معين.

(Firoozabadi and Ashkezari 2016, 95). ليصير دراسة تأثير القوة النسبية على السياسة الخارجية هي الموضوع الأساس للواقعية النيو–الكلاسيكية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 95). فالمتغير التابع (سلوك السياسة الخارجية) يمثل الاختلاف في نمط وكثافة استراتيجيات التكيف التي ستتبعها الدولة: المحاكاة، الابتكار، أو الثبات على الاستراتيجيات القائمة (أي الركود). (Dyson 2010, 125 ؛Taliaferro 2006, 486). لذلك يشدد (تاليفيرو) على المقاربة التنازلية "من أعلى الى أسفل" التي يتبعها النيو–كلاسيكيين تجاه الدولة: "القوى البنيوية فقط يمكنها تشكيل أنماط تعديل الاستراتيجية الكبرى عن طريق الوسط التنفيذي للأمن القومي أو السياسة الخارجية". (Taliaferro 2012: 77). لهذا ما تعتمد عليه النيو–كلاسيكية في هذا الإطار، انها لا تحاول ان تفسر المحصلات الدولية في السياسة الخارجية، مثل الواقعية التقليدية، وإنما تفسر الأولويات القومية. (Donnelly 2005). نظريات السياسة الخارجية تهتم في الأساس بسلوك الدولة وليس نتائج تفاعلات الدولة؛ هي تسعى لتفسير ما تحاول الدول تحقيقه في المحيط الخارجي ومتى تحاول ذلك. (Rose 1998).

الهدف النهائي للواقعية البنيوية، بحسب (تاليفيرو)، هو تفسير المحصلات الدولية، على نقيض الواقعية النيو–كلاسيكية التي تهدف بالدرجة الاولى إلى تفسير السلوك الخارجي للدول المنفردة (السياسة الخارجية). بشكل أساس، الاثنين "يختلفون بناءً على الظواهر التي يسعى كل منهم إلى تفسيرها، أو المتغير التابع". (Taliaferro 2000).

باختصار، ليس هدف الواقعيين النيو–الكلاسيكيين خلق نظرية عامة فيما يتعلق بالسياسة الدولية، بل إن اهتمامهم ينصب على شرح سلوك السياسة الخارجية لدولة معينة. (Smith and Owens 2008،). النظرية التي تحاول الجمع بين عوامل النظريات الجزئية والبنيوية من أجل توفير فهم أفضل للسياسة الخارجية للدول. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 95). لذا، فهي تأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من العوامل الوسيطة لفهم السياسة الخارجية لمختلف البلدان. يمكن تسمية "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" الذي كتبه (ثوسيديدس) بالنسخة الأولى من الواقعية النيو–الكلاسيكية التي اعتقد فيها أن السبب الرئيس للحرب هو الشعور بالخوف بين الإسبرطيين بسبب القوة المتزايدة لأثينا. وأوضح في كتابه

مدى أهمية الدوافع المنهجية (فقدان توازن القوى) ومتغيرات الوحدة لدول المدن اليونانية (الشعور بالخوف من فقدان توازن القوى) في فهم السياسة الخارجية. (Firoozabadi and Ashkezari 2016, 95).

إنَّ السياسة الداخلية للدول تشكل تأثيرا حاسما ومهما على اختيارات السياسة الخارجية، لتكون الأخيرة امتداد للأولى لكن ضمن علاقة تفاعلية معقدة. وبذلك تعتقد الواقعية النيو–كلاسيكية بان النظرية الناجحة للسياسة الخارجية لا بدَّ أن تتضمن عوامل تفسيرية من البيئتين المحلية والدولية، وهذا يعتمد على الجمع بين الضغوط البنيوية، والعوامل المحلية، فصناع القرار يأخذون بالحسبان الأصدقاء والخصوم المحليين والدوليين عند اتخاذ خيارات السياسة الخارجية، على سبيل المثال، ما أثارته إدارة جونسون بشأن ردود الفعل المحلية على انتصار الشيوعيين في فيتنام، ومصداقية الالتزامات الدولية للولايات المتحدة بقراراتها بشأن حرب فيتنام.

الخاتمة:

جاءت النظرية الواقعية النيو–كلاسيكية في اختصاص العلاقات الدولية كتوليف نظري بين الثراء الفكري للواقعية الكلاسيكية، والصرامة العلمية في الواقعية البنيوية، مطبقة الافتراضات الرئيسية للواقعية البنيوية، بما في ذلك الأناركية، وتأثيرات الفواعل، ودور القوة في خلق السلوكيات والمصالح الوطنية، والبقاء والأمن من أجل تحليل السياسة الخارجية. لذلك، يقدم الواقعيون النيو–كلاسيكيون مثل والتز تفسيرًا بنيويًا ومنهجيًا للسياسة الخارجية من ناحية، ويؤكدون على افتراضات الواقعية الكلاسيكية من ناحية أخرى. مختطة لنفسها منهجا علميا استطاع ان يدمج بين المتغيرات البنيوية، ومتغيرات الوحدة لإنتاج نظرية أكثر قدرة في تفسير وفهم تفاعلات وسلوك السياسة الخارجية للدول التي لم تستطع النظريتين الواقعيتين السابقتين من تفسيرها.

اعترف الواقعيون النيو–كلاسيكيون، بأهمية القوة النسبية للدولة في تشكيل نواياها وسلوكها الخارجي، فعلى الرغم من أن القوة الوطنية وموقع الدولة في بنية النظام الدولي عاملان حاسمان في خيارات السياسة الخارجية للدولة، لكن للحصول على صورة شاملة ودقيقة، وواضحة للسياسة الخارجية يتطلب تضمين متغيرات المستوى المحلي لإكمال السلسلة السببية، فالمتغيرات المحلية تلعب دورا حاسما في تشكيل السياسة الخارجية للدولة.

علاوة على ما تقدم، وفرت الواقعية النيو–كلاسيكية فهماً مقنعاً لمصادر التغيير والتكييف في السلوك السياسي الخارجي، أو في الانضمام للتحالفات، أو في تبني استراتيجيات معينة. في معظم الحالات، البلدان تتوافق مع مقتضيات الهيكل البنيوي، ومقدار القدرات الوطنية، وعندما تفشل في ذلك، يكون السبب أن المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة المحلية تلعب دورًا مكثفًا في فهم وإدراك المدخلات، وكذلك في تعبئة الموارد. فميزة الواقعية النيو–كلاسيكية ليس بسبب قدرتها على تفسير ظواهر مختلفة، ولكن بسبب

قوتها في التركيز على مستويات مختلفة من التحليل وأيضًا تجنبها للدوغمائية الاختزالية التي تعاني منها النظريات الأخرى.

لذلك شخص الواقعيون النيو–كلاسيكيون عددًا من القيود المهمة في الواقعية البنيوية، فالدول لا تدرك دائمًا المحفزات البنيوية بشكل صحيح، أو لا يقدم النظام الدولي دائمًا إشارات واضحة حول التهديدات والفرص. أتباع الواقعية النيو–كلاسيكية، يؤكدون أن مقاربتهم تمثل تحسنًا بارزاً في المقاربات الحالية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. فهدف الواقعية النيو–كلاسيكية شرح كيف ولماذا وتحت أي ظروف تتوسط متغيرات مستوى الوحدة بين تقييم صناع القرار للتهديدات والفرص الدولية وسلوكهم في البيئة الدولية.

لذلك رفض الواقعيون النيو–كلاسيكيون فكرة أن الضغوط البنيوية هي المبادئ التي تفرض نتائج محددة، وقدموا بدلا من ذلك سلسلة سببية تتكون من ثلاث حلقات مترابطة: متغير مستقل شبيها بالمدخلات والمحفزات سواء بصورة تهديدات أو فرص. ومتغير وسيط يمثل عملية تفاعل داخلي وبصورته المادية وغير المادية من جهة، وعامل النقل الذي يقوم بتصفية الضغوط البنيوية من جهة أخرى. ومتغير تابع يمثل المخرجات ونتائج السياسة الخارجية نتيجة المتغيرين السابقين عبر جمعهما. لينخرط صناع القرار في السياسة الخارجية دائمًا في لعبة ذات مستويين، حيث يتفاعلون مع البيئة الدولية من ناحية، ويحشدون الموارد الداخلية للبلاد من ناحية أخرى.

بموازاة ذلك، هناك علاقة بين الحوافز والدوافع والمنبهات والقيود البنيوية والسياسة الخارجية للدول في نهج الواقعية النيو–كلاسيكية، بطريقة جعل الدول تحاول تحقيق أقصى قدر من الأمن نتيجة المتغيرات البنيوية والأناركية الدولية، والتوزيع النسبي للقوة وعدم اليقين. فالقوة تُحدد فقط الأسباب المحددة للنهج الكلي، ولكنها لا تُحدد تقييمات وتصورات صانع القرار في رد فعله على تطورات البيئة الدولية.

على الرغم من ذلك، لدى الواقعية النيو–كلاسيكية العديد من نقاط الضعف، فهي لا تزال نظرية غير مكتملة المعالم، وهناك القليل من الكتابات، وتقتصر الى الآن على السياسة الخارجية دون الانتقال الى السياسة الدولية رغم التطور الثالث منها الذي حاول في هذا المجال. كذلك تعاني من عدم تكريس اهتمام أكبر بالسياسات المحلية للتعاون الدولي لتخليص الواقعية النيو–كلاسيكية من "تحيز المنافسة". لكن قوة هذه النظرية تكمن في إمكانية تطبيقها في تحليل السياسة الخارجية للدول. فأهم قوة للواقعية النيو–الكلاسيكية هي اهتمامها المتزامن بالعوامل البنيوية الى جانب عوامل الوحدة والبنية المحلية، وكذلك التفسير التاريخي. هذه القوة تجعل النظرية قابلة للتطبيق أكثر من الإصدارات الأخرى من الواقعية.

الاستنتاجات:

١. الواقعية النيو–كلاسيكية تعدّ نفسها إكمالًا للواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية، وتصحيحًا للنقائص والنقائض الموجودة فيهما.

٢. الواقعية النيو–كلاسيكية تحلل السياسة الخارجية عبر التركيز على القوة النسبية للدول في النظام الدولي كمتغير مستقل. وبنية الدول، وتصورات صناع القرار كمتغيرات وسيطة، ونتائج وسلوك السياسة الخارجية كمتغير تابع.

٣. الهدف الرئيس للواقعية النيو–كلاسيكية هو تحسين القدرة التفسيرية للواقعية البنيوية بإضافة متغيرات وسيطة بين الضرورات البنيوية وقرارات السياسة الخارجية.

٤. يعتقد النيو–كلاسيكيون أن بنية النظام لا تستطيع لوحدها أن تفسر سلوك السياسة الخارجية.

٥. الواقعية النيو–كلاسيكية تسعى الى تفسير السياسة الخارجية لفرادى الدول بدلا من الأنماط المتكررة للمحصلات الدولية.

٦. في تحليل السياسة الخارجية لا بدَّ من مراعاة الخصائص الداخلية للدول وقدرة صناع قرارها على توظيف الموارد، لأن الدول تتكيف مع البيئة الخارجية وفقا لظروفها الداخلي، هذا هو السبب الرئيس للواقعية النيو–كلاسيكية في أن الدول المتشابهة تتفاعل مع الضغوط والفرص المنهجية بشكل مختلف.

المصادر باللغة العربية:

١. جاك دونللي (٢٠١٤)، الواقعية، في سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة

٢. جون ميرشايمر (٢٠١٦)، الواقعية البنيوية، في تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث (محررون)، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٣. روبرت غيلبن (٢٠٠٩)، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت

٤. ريتشارد ليتل (٢٠٠٩)، توازن القوى في العلاقات الدولية، الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت

٥. سيد أحمد قوجيلي (٢٠١٨)، الصراع على تفسير الحرب والسلم، دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٦. عادل عبد الحمزة ثجيل، عمار كريم حميد (٢٠١٢)، الموازنة والمسايرة في العلاقات الدولية، دراسة في نماذج التوازن الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ع(٦٥)

٧. محمد كاظم صالح، عادل عبد الحمزة ثجيل (٢٠٢٣)، منطق الموازنة في الواقعية البنيوية، الأناركية والسياسات التوسعية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ع(٦٦).

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Adel Abdul Hamza Thajil, Ammar Karim Hamid (2012), Balancing and Compromise in International Relations, A Study in International Balance Models, Political Issues Journal, College of Political Science, University of Nahrain, Baghdad, No. (65) 7.
2. Alden, C., & Aran, A. (2012). *Foreign policy analysis: new approaches*. London; New York: Routledge.

3. Alexander L. George and Timothy J. McKeown, «Case Study and Theories of Organization Decision Making, » in: Robert F. Coulam and Richard A. Smith (eds.), Advances in Information Processing in Organizations (Greenwich, CT: JAI Press, 1985), vol. 2.
4. Auten, B. J. (2009). *Carter's Conversion: The Hardening of American Defense Policy*. Columbia: University of Missouri Press.
5. Bajema, N. E. (2010). Beyond the security model: Assessing the capacity of neoclassical realism for forecasting nuclear proliferation. In: William Potter; Gaukhar Mukhatzhanova (eds.) *Forecasting Nuclear Proliferation in the 21st century – the Role of Theory:* Stanford Security Studies.
6. Baylis, J. Smith, S. and Owens, P. (Eds) (2008) The Globalization of world politics. New York, Oxford University Press Inc.
7. Baylis, J. Smith, S. and Owens, P. (Eds) (2008) The Globalization of world politics. New York, Oxford University Press Inc.
8. Baylis, J., Smith, S., & Owens, P. (Eds.). (2008). *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*. Oxford: Oxford University Press.
9. Blanchard, J. M. F., & Ripsman, N. M. (2008). A political theory of economic statecraft. *Foreign Policy Analysis*, *4*(4).
10. Brawley, M. R. (2008). Neoclassical realism and strategic calculations: explaining divergent British, French, and Soviet strategies toward Germany between the world wars (1919–1939). In J. W. Taliaferro, N. M. Ripsman, & S. E. Lobell (Eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
11. Brawley, M. R. (2008, Sep.). *American Responses to Rising Regional Powers: Guided by Grand Strategy or "Muddling Through"?* Paper presented at the The first Regional Powers Network (RPN) conference at the GIGA, Hamburg, Germany.
12. Brawley, M. R. (1993). Liberal Leadership: Great Powers and Their Challengers in Peace and War. Ithaca: Cornell University Press.
13. Brawley, M. R. (2010). *Political Economy and Grand Strategy: A Neoclassical Realist View*. London: Routledge.
14. Bueno De Mesquita, B. (2002). Domestic Politics and International Relations. *International Studies Quarterly, 46*(1).
15. Byman, D. L., & Pollack, K. M. (2001). Let Us Now Praise Great Men: Bringing the Statesman Back In. *International Security, 25*(4).
16. Christensen, T. J. (1996). *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958*. Princeton: Princeton University Press.
17. Christensen, T. J., & Snyder, J. (1990). Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity. *International Organization, 44*(2).
18. Dessler, D. (1989). What's at Stake in the Agent-Structure Debate? *International Organization, 43*(3).
19. Devlen, B., & Ozdamar, O. (2009). Neoclassical Realism and Foreign Policy Crises. In A. Freyberg-Inan, E. Harrison, & P. James (Eds.), *Rethinking Realism in International*

Relations: Between Tradition and Innovation. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

20. Donnelly, J. (2014). Realism, in S. Burchill et al. (Eds), Theories of International Relations, National Center for Translation, Cairo.
21. Doyle, M. (1983a). Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, part 1. *Philosophy and Public Affairs 12*(3).
22. Doyle, M. (1983b). Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs, part 2. *Philosophy and Public Affairs 12*(4).
23. Dueck, C. (2005). Realism, Culture and Grand Strategy: Explaining America's Peculiar Path to World Power. *Security Studies, 14*(2).
24. Dueck, C. (2006). *Reluctant Crusaders: Power, Culture, and Change in American Grand Strategy*. Princeton: Princeton University Press.
25. Dueck, C. (2009). Neoclassical realism and the national interest: presidents, domestic politics, and major military interventions. In J. W. Taliaferro, N. M. Ripsman, & S. E. Lobell (Eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
26. Dyson, T. (2010). *Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe*. New York: Palgrave Macmillan.
27. Ellis Mallett, Thomas Juneau(April 2023): A Neoclassical Realist Theory of Overbalancing ،Global Studies Quarterly, Volume 3, Issue 2,, ksad023, https://doi.org/10.1093/isagsq/ksad023
28. Friedberg, A. L. (1988). *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905*. Princeton: Princeton University Press.
29. George, A. L., & McKeown, T. J. (1985). Case Study and Theories of Organization Decision Making. In R. F. Coulam & R. A. Smith (Eds.), *Advances in information processing in organizations.* (Vol. 2, pp. 21-58). Greenwich, CT: JAI Press.
30. Gilpin, R. (2009). War and Change in World Politics, Dar Al Kitab Al Arabi, Beirut.
31. Goudjili, S. (2018). Conflict Over the Interpretation of War and Peace, Studies on Scientific Investigation in International Relations, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
32. Holsti, O.R. (1979). Theories of Crisis Decision-Making. In P.G. Lauren (ed.), *Diplomacy: New Approaches in History, Theory, and Policy* (pp. 99–136). New York: Free Press.
33. Jack Donnelly (2014), Realism, in Scott Burchill et al., Theories of International Relations, translated by Muhammad Safar, National Center for Translation, Cairo
34. Jalal Dehghani Firoozabadi & Mojtaba Zare Ashkezari(2016): Neo-classical Realism in International Relations ،Asian Social Science; Canadian Center of Science and Education ،Vol. 12, No. 6.
35. James, P. (2002). *International Relations and Scientific Progress: Structural Realism Reconsidered*. Columbus: Ohio State University Press.
36. Jervis, R. (1976). *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton:

Princeton University Press.
37. John Mearsheimer (2016), Structural Realism, in Tim Dunn, Melia Korki, and Steve Smith (eds.), Theories of International Relations: Specialization and Diversity, translated by Dima Al-Khadhra, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
38. Kenneth N. Waltz (1979), Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley.
39. Keohane, R. O. (1984). *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press.
40. Kitchen, N. (2010). Systemic Pressures and Domestic Ideas: A Neoclassical Realist Model of Grand Strategy Formation. *Review of International Studies, 36*(1).
41. Layne, C. (2006). *The Peace of Illusions: American Grand Strategy from 1940 to the Present*. Ithaca: Cornell University Press.
42. Levy, J.S. (1989). The Diversionary Theory of War. In M.I. Midlarsky (ed.), *The Handbook of War Studies* (pp. 259–88). Boston: Unwin Hyman.
43. Little, R. (2009). The Balance of Power in International Relations, Metaphors, Myths and Models, Dar Al Kitab Al Arabi, Beirut.
44. Lobell, S. E. (2003). *The Challenge of Hegemony: Grand Strategy, Trade, and Domestic Politics*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
45. Lobell, S. E. (2009). Threat assessment, the state, and foreign policy: a neoclassical realist model. In S. E. Lobell, N. M. Ripsman, & J. W. Taliaferro (Eds.), *Neoclassical realism, the state, and foreign policy*. Cambridge: Cambridge University Press
46. Lobell, S. E. (2016 Apr.). *Neoclassical Realism, History, and International Politics*. Paper presented at the International History and International Relations Theory Workshop 1 of the AHRC-funded Research Network: 'The Practice of International History in the Twenty-First Century", at University of Glasgow, Scotland, UK.
47. Lobell, S. E., Ripsman, N. M., & Taliaferro, J. W. (2009). *Neoclassical realism, the state, and foreign policy*. Cambridge Cambridge University Press.
48. Mastanduno, M., Lake, D. A., & Ikenberry, G. J. (1989). Toward a Realist Theory of State Action. *International Studies Quarterly, 33*(4).
49. Mearsheimer, J. (2016). Structural Realism, in T. Dunne, m. Kurki, and S. Smith (Eds), International Relations Theories, Discipline and Diversity, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
50. Mitchell, S. M., & Prins, B. C. (2004). Rivalry and Diversionary Uses of Force. *The Journal of Conflict Resolution*, *48*(6).
51. Muhammad Kazim Saleh, Adel Abdul Hamza Thajil (2023), The Logic of Balancing in Structural Realism, Anarchism and Expansionist Policies, Political Science Journal, College of Political Science, University of Baghdad, No. (66).
52. Norrin M. Ripsman, Jeffrey W. Taliaferro, and Steven E. Lobell(2016), Neoclassical Realist Theory of International Politics, Oxford University Press, New York.
53. Onea, T. (2012). Putting the 'Classical' in Neoclassical Realism: Neoclassical Realist Theories and Us Expansion in the Post-Cold War. *International Relations, 26*(2).

54. Qojili, Sayyed Ahmed. 2018. *The Struggle to Interpret War and Peace, Studies in the Logic of Scientific Investigation in International Relations*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
55. Rathbun, B. (2008). A Rose by Any Other Name: Neoclassical Realism as the Logical and Necessary Extension of Structural Realism. *Security Studies*.
56. Richard Little (2009), The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths, and Models, translated by Hani Tabari, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut
57. Ripsman, N. M. (2002). *Peacemaking by Democracies: The Effect of State Autonomy on the Post-World-War Settlements*. University Park: Pennsylvania State University Press.
58. Ripsman, N. M. (2009). Neoclassical realism and domestic interest groups. In J. W. Taliaferro, N. M. Ripsman, & S. E. Lobell (Eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.
59. Ripsman, N. M. (2017). Neoclassical Realism. In: Oxford Research Encyclopedia of International Studies, at: https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190846626.013.36.
60. Ripsman, N. M., Taliaferro, J. W., & Lobell, S. E. (2009). Conclusion: The state of neoclassical realism. In J. W. Taliaferro, N. M. Ripsman, & S. E. Lobell (Eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* . Cambridge: Cambridge University Press.
61. Ripsman, N. M., Taliaferro, J. W., & Lobell, S. E. (Eds.). (2016). *Neoclassical Realist Theory of International Politics*: Oxford: Oxford University Press.
62. Ripsman, N. M., Taliaferro, J. W., & Lobell, S. E. (Eds.). (2016). *Neoclassical Realist Theory of International Politics*: Oxford: Oxford University Press.
63. Robert Gilpin (2009), War and Change in World Politics, translated by Omar Saeed Al-Ayyoubi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut
64. Rose, G. (1998). Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy. *World Politics, 51*(1).
65. Russett, B.M. (1993). *Grasping the Democratic Peace*. Princeton: Princeton University Press.
66. Salih, M. & Thgeel A. (2023). The Logic of Balancing in Structural Realism, Anarchy and Expansionist Policies, Political Sciences Journal, University of Baghdad, College of Political Science, No. 66.
67. Sayed Ahmed Kojili (2018), The Struggle to Interpret War and Peace, Studies in the Logic of Scientific Investigation in International Relations, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.
68. Schmidt, B.C. & Juneau, T. (2012). Neoclassical realism and power. In A. Toje, Asle & B. Kunz (eds), *Neoclassical realism in European politics: Bringing power* . New York: Manchester University Press.
69. Schweller, R, L. (2004) Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Under balancing. International Security, 29(2).
70. Schweller, R. L. (1994). Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In. *International Security, 19*(1).

71. Schweller, R. L. (1996). Neorealism's Status-Quo Bias: What Security Dilemma? *Security Studies, 5*(3).
72. Schweller, R. L. (1998). *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest*. New York: Columbia University Press.
73. Schweller, R. L. (2003). The Progressiveness of Neoclassical Realism. In C. Elman & M. F. Elman (Eds.), *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* . Cambridge: MIT Press.
74. Schweller, R. L. (2004). Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing. *International Security, 29*(2).
75. Schweller, R. L. (2006). *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*. Princeton: Princeton University Press.
76. Schweller, R. L., & Priess, D. (1997). A Tale of Two Realisms: Expanding the Institutions Debate. *Mershon International Studies Review, 41*(1).
77. Shiping, T. (2009). Taking Stock of Neoclassical Realism. [Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, Jeffrey W. Taliaferro]. *International Studies Review, 11*(4).
78. Smith, A. (1996). Diversionary Foreign Policy in Democratic Systems. *International Studies Quarterly 40*(1).
79. Snyder, J. (1991). *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition*. Ithaca: Cornell University Press.
80. Snyder, J. (2011). Tensions Within Realism: 1954 and After. In N. Guilhot (Ed.), *The Invention of International Relations Theory: Realism, the Rockefeller Foundation, and the 1954 Conference on Theory*. New York: Columbia University Press.
81. Sterling-Folker, J. (1997). Realist Environment, Liberal Process, and Domestic-Level Variables. *International Studies Quarterly, 41*(1).
82. Sterling-Folker, J. (2009. Realist Theorizing as Tradition: Forward Is as Forward Does. In A. Freyberg-Inan, E. Harrison, & P. James (eds), *Rethinking realism in International Relations: Between Tradition and Innovation. Baltimore* (191-218). Maryland: Johns Hopkins University Press.
83. Taliaferro, J. W. (2000). Security Seeking under Anarchy: Defensive Realism Revisited. *International Security, 25*(3).
84. Taliaferro, J. W. (2004). *Balancing Risks, Great Power Intervention in the Periphery*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
85. Taliaferro, J. W. (2006). State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State. *Security Studies, 15*(3).
86. Taliaferro, J. W. (2012). Neoclassical realism and the study of regional order. In T. V. Paul (Ed.), *International relations theory and regional transformation* . Cambridge: Cambridge University Press.
87. Taliaferro, J. W., Lobell, S. E., & Ripsman, N. M. (2009). Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy. In J. W. Taliaferro, N. M. Ripsman, & S. E. Lobell (Eds.), *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy* . Cambridge: Cambridge

University Press.
88. Thgeel, A. & Hemeed, A. (2021). Balancing and Bandwagoning in International Relations Study in International Balance Models, Political Issues, Al Nahrain University, College of Political Science, No. 66.
89. Vasquez, J. A. (1997). The Realist Paradigm and Degenerative Versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition. *The American Political Science Review, 91*(4).
90. Walt, S. M. (2002). The Enduring Relevance of the Realist Tradition. In I. Katznelson & H. Milner (eds), *Political Science: The State of the Discipline III.* New York: W.W. Norton.
91. Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. New York: Random House.
92. Waltz, K. N. (1996). International Politics Is Not Foreign Policy. *Security Studies, 6*(1).
93. Wohlforth, M, W. (1993) The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War. New York, Cornell University Press.
94. Wohlforth, M, W. (1993) The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War. New York, Cornell University Press.
95. Wohlforth, W. C. (1993). *The Elusive Balance: Power and Perceptions During the Cold War*. Ithaca: Cornell University Press.
96. Wohlforth, W. C. (2008). Realism and Foreign Policy. In S. Smith, A. Hadfield, & T. Dunne (eds). *Foreign Policy: Theories, Actors, and Cases* . Oxford: Oxford University Press.
97. Wohlforth, W. C. (2008). Realism. In C. Reus-Smit & D. Snidal (Eds.), *The Oxford Handbook of International Relations* (pp. 131-149). Oxford: Oxford University Press.
98. Wohlforth, W. C. (2009). Unipolarity, Status Competition, and Great Power War. *World Politics, 61*(1).
99. Zakaria, F. (1992). Realism and Domestic Politics: A Review Essay. *International Security, 17*(1).
100. Zakaria, F. (1998) From Wealth to Power. The unusual origins of America's world role. Princeton: Princeton University Press.
101. Zakaria, F. (1998). *From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role*. Princeton: Princeton University Press.